



الاستدامة

تقرير المؤسسة العامة للري للاستدامة لعام 2024م.



المؤسسة العامة للري
Saudi Irrigation Organization

المملكة العربية السعودية



جدول المحتويات

نبذة عن التقرير

4	حدود التقرير
5	كلمة سعادة الرئيس التنفيذي
6	الرؤية والرسالة
7	منظومات إعادة استخدام المياه المجددة
8	إسهامات المؤسسة في أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة
9	إنجازاتنا
10	الشهادات والجوائز
11	شركاؤنا

الحوكمة المؤسسية

13	رحلة تأسيس ونشأة المؤسسة العامة للري
14	ملامح التحول الرئيسية
15	الحوكمة المؤسسية
16	هيكل الحوكمة المؤسسية
17	الهيكل التنظيمي لرئيس المؤسسة
18	إدارة المخاطر المؤسسية
19	نهجنا الشامل لإدارة المخاطر المؤسسية والأمن السيبراني

الاستدامة

26	الاستدامة الاقتصادية
28	التحول الرقمي
32	منصة ري
34	البيانات وحوكمتها
37	الوثائق وحوكمة الأصول المعرفية
40	التقنيات الزراعية والحلول المبتكرة
43	الاستدامة البيئية
45	مراقبة جودة وسلامة المياه
46	الالتزام البيئي
48	مدن الليمون الزراعية – قصة نجاح
50	غابة الأصفر – قصة نجاح
52	الاستدامة الاجتماعية
54	مصالح المستفيدين
56	تمكين القوى العاملة
59	حماية القوى العاملة وسلامة العمليات
62	مطابقة محتويات التقرير مع مؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير



الاستدامة الاقتصادية

- التحول الرقمي
- البيانات وحوكمتها
- التقنيات الزراعية
- والحلول المبتكرة



الاستدامة البيئية

- مراقبة جودة وسلامة المياه
- الالتزام البيئي



الاستدامة الاجتماعية

- مصالح المستفيدين
- تمكين القوى العاملة

منهجية المؤسسة العامة للري في إعداد تقريرها الأول عن الاستدامة

يستعرض هذا التقرير الإجراءات التي اتخذتها المؤسسة لدمج مبادئ الاستدامة والمسؤولية في استراتيجيتها وأعمالها، مع تسليط الضوء على أبرز التحديات المرتبطة بالاستدامة والتي تؤثر على أنشطة المؤسسة وعلاقتها بالأطراف المعنية. كما يقدم التقرير ملخصاً لأهم المبادرات والإنجازات التي حققتها المؤسسة في مجال الاستدامة خلال عام 2024م. وترتكز رؤية المؤسسة للاستدامة على العناية بالجوانب الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، من خلال محاور رئيسية:



معايير إعداد التقرير

تم إعداد هذا التقرير استناداً إلى المعايير الصادرة عن المنظمة العالمية لإعداد التقارير وبالأخص معايير GRISTANDARDS:2016 وتحديثاتها، وذلك وفق خيار الأساس (CORE)، حرصاً على تحقيق أعلى درجات الشفافية في أعمالنا ومبادراتنا، وبما يتماشى مع أهداف التنمية المستدامة.

الجوانب التي يغطيها التقرير

نحرص بشكل مستمر على تطوير وتحسين أدائنا في مجال الاستدامة، ونثمن آراء وملاحظات جميع الجهات المعنية. وفي حال وجود أي تعليقات أو استفسارات أو مقترحات للتحسين متعلقة بهذا التقرير، يمكن التواصل معنا عبر البريد الإلكتروني: Sustainability@sio.gov.s

نحن المؤسسة العامة للري نعمل على تحقيق النمو والاستدامة في مجال الري وتعظيم الاستفادة من المياه المعالجة.

حدود التقرير

يُعد هذا التقرير أول تقرير للاستدامة تصدره المؤسسة العامة للري، ويغطي الفترة من 1 يناير وحتى 31 ديسمبر 2024م. يهدف التقرير إلى الإفصاح عن أداء المؤسسة ونهجها الإداري، مع استعراض استراتيجيتها وأطر الحوكمة البيئية والاجتماعية، إضافةً إلى تسليط الضوء على علاقتها بأصحاب المصلحة والتزامها بالأنظمة المحلية ذات الصلة بالاستدامة.



كلمة سعادة الرئيس التنفيذي للمؤسسة العامة للري

”
نعزز الاستدامة بإدارة الموارد المائية وتعظيم الاستفادة
من المياه المعالجة؛ لدعم الأمن المائي والغذائي،
مستندين إلى قيمنا: الكفاءة، والابتكار، والشفافية.“

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين،

في ظل رؤية المملكة 2030 التي أرسيت دعائم التحول الوطني نحو تنمية شاملة ومستدامة، تبرز الاستدامة كأحد المحاور الاستراتيجية التي تُعنى بالحفاظ على الموارد، وتحقيق التوازن بين الإنسان والطبيعة، وضمان مستقبل أكثر أمناً وازدهاراً للأجيال القادمة. وفي هذا السياق، يأتي إصدار أول تقرير استدامة للمؤسسة العامة للري، ليكون بمثابة ترجمة عملية للالتزامنا العميق بهذا التوجه الوطني الرائد.

إن المملكة، بقيادة خادم الحرمين الشريفين وسمو ولي عهده الأمين - حفظهما الله - قطعت أشواطاً مهمة في تعزيز الاستدامة البيئية، والاقتصادية، والاجتماعية، ووضعت الماء في صدارة أولوياتها الاستراتيجية باعتباره مورداً حيوياً نادراً. وانطلاقاً من هذه الرؤية، تتحمل المؤسسة العامة للري مسؤوليات جوهرية في إدارة وتطوير قطاع الري، وتشغيل منظومات السدود، وتعظيم الاستفادة من المياه المجددة، بما يساهم في تعزيز الأمنين المائي والغذائي للمملكة، والحد من الاعتماد على الموارد غير المتجددة.

لقد عملنا خلال عام 2024م على ترسيخ مبادئ الاستدامة في مختلف أنشطتنا بدءاً من تطوير البنية المؤسسية والحوكمة، إلى إطلاق مبادرات نوعية في التحول الرقمي، والزراعة الذكية، وتحسين كفاءة استخدام المياه، وصولاً إلى دعم المزارعين وتعزيز جودة الحياة في المجتمعات الزراعية.

إن هذا التقرير لا يستعرض فقط ما أنجزناه، بل يعكس أيضاً رؤيتنا للمستقبل، وإيماننا بأن الاستدامة ليست خياراً، بل ضرورة وطنية ومسؤولية مشتركة. وسنواصل بإذن الله العمل بشفافية واحترافية، لتقديم حلول مبتكرة ومؤثرة، تُساهم في بناء قطاع ري أكثر مرونة وكفاءة، وتعزز موقع المملكة كمثال يُحتذى به في إدارة الموارد المائية على أسس مستدامة.

رئيس المؤسسة

٣. محمد بن زيد أبو حيد



الأهداف:

القيم:

- **استدامة الموارد:** تعزيز استدامة الموارد المائية من خلال تشغيل وإدارة السدود وشبكات المياه، وتزويد القطاعات الزراعية والصناعية والحضرية بالمياه، وتحسين الكفاءة والحفاظ على الموارد والتوسع في الموارد المائية غير التقليدية.
- **الجودة وتوفير الخدمات:** التحسين المستمر لمستوى جودة وتغطية شبكة المياه عبر جميع مناطق المملكة، والتأكد من مطابقتها للمعايير المحلية والدولية.
- **الإسهام الاقتصادي:** تحسين البنية التحتية لشبكة نقل وتوزيع المياه والسدود: لتحقيق أقصى استفادة ممكنة من مصادر المياه وبأقل تكلفة.
- **الرفاه الاجتماعي:** تقديم مبادرات تدريبية لتعزيز استدامة إنتاج المزارع الصغيرة.
- **التوعية:** توعية العملاء بالاستخدامات المفيدة للمياه السطحية والمجددة وغيرها من الموارد المائية.
- **السلامة:** وضع معايير سلامة صارمة لإدارة السدود وشبكات نقل وتوزيع المياه، وتطوير استراتيجيات إدارة السدود: لضمان سلامتها.
- **المسؤولية:** الإحساس بالمسؤولية والانتماء وتحمل نتائج العمل والقرارات المتخذة.
- **الكفاءة:** تنفيذ العمل المطلوب بالجودة المطلوبة وبأقل تكلفة، واستخدام الوقت والمصادر بفعالية لتحقيق النتائج المرجوة.
- **التركيز على العملاء:** التركيز على العملاء في جميع المجالات وجعل رضى العميل المعيار الأساسي في أداء العمل.
- **الاحترافية:** أداء العمل بأفضل طريقة حسب أفضل الممارسات العالمية.
- **الاستدامة:** تبني قرارات وممارسات تساعد على المحافظة على الموارد بجميع أشكالها وتحقيق النتائج طويلة الأجل.

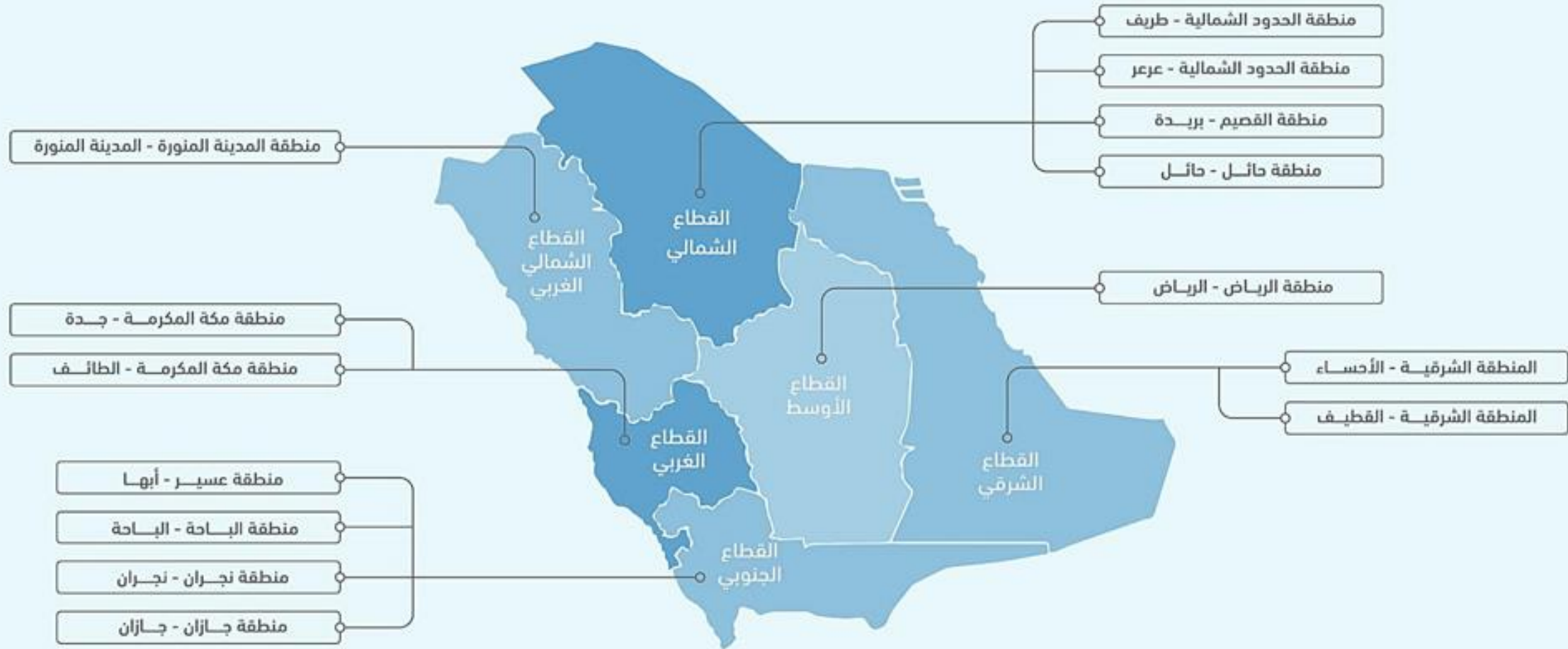
الرؤية:

التميز في إدارة وتطوير قطاعي الري وإعادة استخدام المياه المجددة لتحقيق الاستدامة

الرسالة:

التوسع في استخدام موارد المياه المستدامة وخاصة المياه المعالجة عن طريق تطوير شبكة متكاملة لنقل وتوزيع المياه بالاعتماد على تقنيات جديدة لتعزيز الكفاءة الحقلية وضمان توفير إمدادات مياه آمنة ومستمرة لجميع القطاعات

المؤسسة العامة للري هي مؤسسة حكومية تأسست عام 1438هـ تهدف إلى تحقيق النمو والاستدامة في مجال الري، وتعظيم الاستفادة من المياه المعالجة بجميع استخداماتها (الزراعية، والصناعية، والحضرية)، وضمان وصولها إلى أكبر شريحة من العملاء في أنحاء المملكة. كما تسعى إلى تطوير إدارة السدود والمحافظة عليها، بما يضمن الأمن المائي ويدعم التنمية المستدامة في البلاد. وتعد المؤسسة المرخص الوحيد بالمملكة لنقل وتوزيع المياه المعالجة للاستخدامات الزراعية والصناعية والحضرية بمعدل 1.6 مليون متر مكعب يومياً.



إسهامات المؤسسة في أهداف

الأمم المتحدة للتنمية المستدامة

خدماتنا

تتمحور مسؤوليتنا في المؤسسة العامة للري حول تطوير أنظمة الري الحديثة بوصفها ركيزة أساسية لدعم استدامة الموارد المائية وتعزيز التوازن البيئي في المملكة. وانطلاقاً من هذا الدور، نقدم حزمة من الخدمات والحلول التي تدعم القطاعات الزراعية والاجتماعية والاقتصادية من خلال تنفيذ وتشغيل مشاريع ري متطورة، وفقاً لأعلى المواصفات والمعايير التقنية العالمية.

نلتزم في أعمالنا بأهداف التنمية المستدامة، لا سيما:



حماية النظم البيئية البرية، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي، والحفاظ على التنوع البيولوجي. وقد انعكس ذلك في مشاريعنا عبر إدارة الموارد المائية بما يحافظ على الأراضي الزراعية ويعيد تأهيلها، ودعم الممارسات الزراعية المستدامة التي تصون التربة والنباتات المحلية.



ضمان أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة، ويتجلى ذلك في رفع كفاءة استخدام المياه، والحد من الفاقد، وتعظيم الاستفادة من الموارد، وتحسين كفاءة الطاقة، واعتماد أساليب تقلل الأثر البيئي.

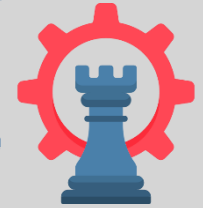
كما نولي أهمية كبرى لاستدامة البنية التحتية للري، وضمان وصول خدماتنا إلى جميع المزارعين والمستفيدين، إضافة إلى خلق فرص عمل لائقة تراعي الجوانب البيئية وتساهم في تحسين جودة الحياة. ويرجع هذا الالتزام في أسلوب إدارتنا لعملياتنا وتطوير طرق عملنا، من خلال إنشاء شبكات وخطوط نقل متكاملة لإيصال مياه الري إلى مختلف المناطق، بما يحقق رضا المجتمع، ويعكس دورنا الإنتاجي المتوافق مع متطلبات القطاع الحكومي.



حققت المؤسسة العامة للري خلال عام 2024م مجموعة من الإنجازات النوعية التي تعكس التزامها بتحقيق الاستدامة المائية، وتعزيز كفاءة إدارة الموارد، ودعم الأمن المائي والغذائي، بما يتوافق مع مستهدفات رؤية المملكة 2030، وذلك في عدة مجالات رئيسية:

المجال الاستراتيجي

أسهمت المؤسسة في دعم مستهدفات رؤية المملكة 2030 من خلال تنفيذ مبادرات ومشاريع استراتيجية شملت: تعزيز استدامة الموارد المائية - التوسع في استخدام المياه المعالجة والمياه غير التقليدية - تشغيل وإدارة السدود وشبكات الري بكفاءة عالية. - مواءمة أعمال المؤسسة مع برامج التحول الوطني والاستراتيجيات الوطنية للمياه والزراعة والبيئة.



كفاءة الأداء والتشغيل

حققت المؤسسة إنجازات تشغيلية انعكست على كفاءة الأداء وجودة المخرجات، من أبرزها: إعادة استخدام 522.89 مليون متر مكعب من المياه المعالجة في القطاع الزراعي - رفع نسبة إعادة استخدام مياه الصرف الصحي المعالجة إلى 26.89% متجاوزة المستهدف - تنفيذ أكثر من 166,000 فحص مخبري لضمان جودة المياه.



الأثر البيئي والاجتماعي

عززت المؤسسة دورها التنموي من خلال تحقيق أثر مستدام شمل: دعم الأمن المائي والغذائي وتحسين كفاءة استخدام المياه في القطاع الزراعي - تنفيذ برامج تدريب وتأهيل استفاد منها الموظفون والمزارعون والطلاب - تحقيق وفورات مالية وتحسين كفاءة الإنفاق - الإسهام في مبادرة السعودية الخضراء بزراعة أكثر من 1.29 مليون شجرة.



2,110 موظفًا إجمالي عدد الموظفين



215.935 (مليون) م³ كمية إمداد مياه الري



166,510 فحص إجمالي عدد فحوص مختبر جودة المياه



16,876 مزرعة المزارع المستفيدة من مياه الري



14,591 طلب خدمة الخدمات المقدمة والمعالجة في منصة "ري"



2,625 (مليون) م³ الطاقة الاستيعابية للسدود



574 سدًا إجمالي عدد السدود



يعكس ما تحقق خلال عام 2024م التزام المؤسسة العامة للري بدورها الوطني في إدارة وتطوير قطاع الري، وتحقيق الاستدامة البيئية والاقتصادية والاجتماعية، من خلال تحسين كفاءة الموارد، وجودة الخدمات، وتعزيز الأثر الإيجابي للمؤسسة على المستفيدين والمجتمع، بما يرسخ مكانتها كجهة محورية في منظومة المياه بالمملكة.

الشهادات والجوائز

شهد عام 2024م حصول المؤسسة العامة للري على عدد من شهادات الاعتماد الدولية والجوائز في مجالات متنوعة، مما يجعل هذا العام مميزاً من حيث الاعتراف بمستوى أداء المؤسسة محلياً وعالمياً.



جائزة

التميز في المشاريع
العالمية فئة "عرب"
بنسختها الرابعة لعام
2024م



جائزة

أفضل هيئة أو جهة تطبق
البيانات الضخمة في إدارة
عمليات التشغيل



جائزة

الحكومة الرقمية العربية
بدورتها التاسعة عشرة
2024م.



جائزة

فئة العمل الحكومي عن
بعد

شهادة ISO31000



شهادة ISO22301



شهادة ISO9001



شهادة ISO45001



شهادة ISO9001



شهادة ISO27001



شهادة ISO14001



شهادة ISO17025



شهادة ISO10002



اتفاقية



مذكرة تفاهم



مذكرة تعاون



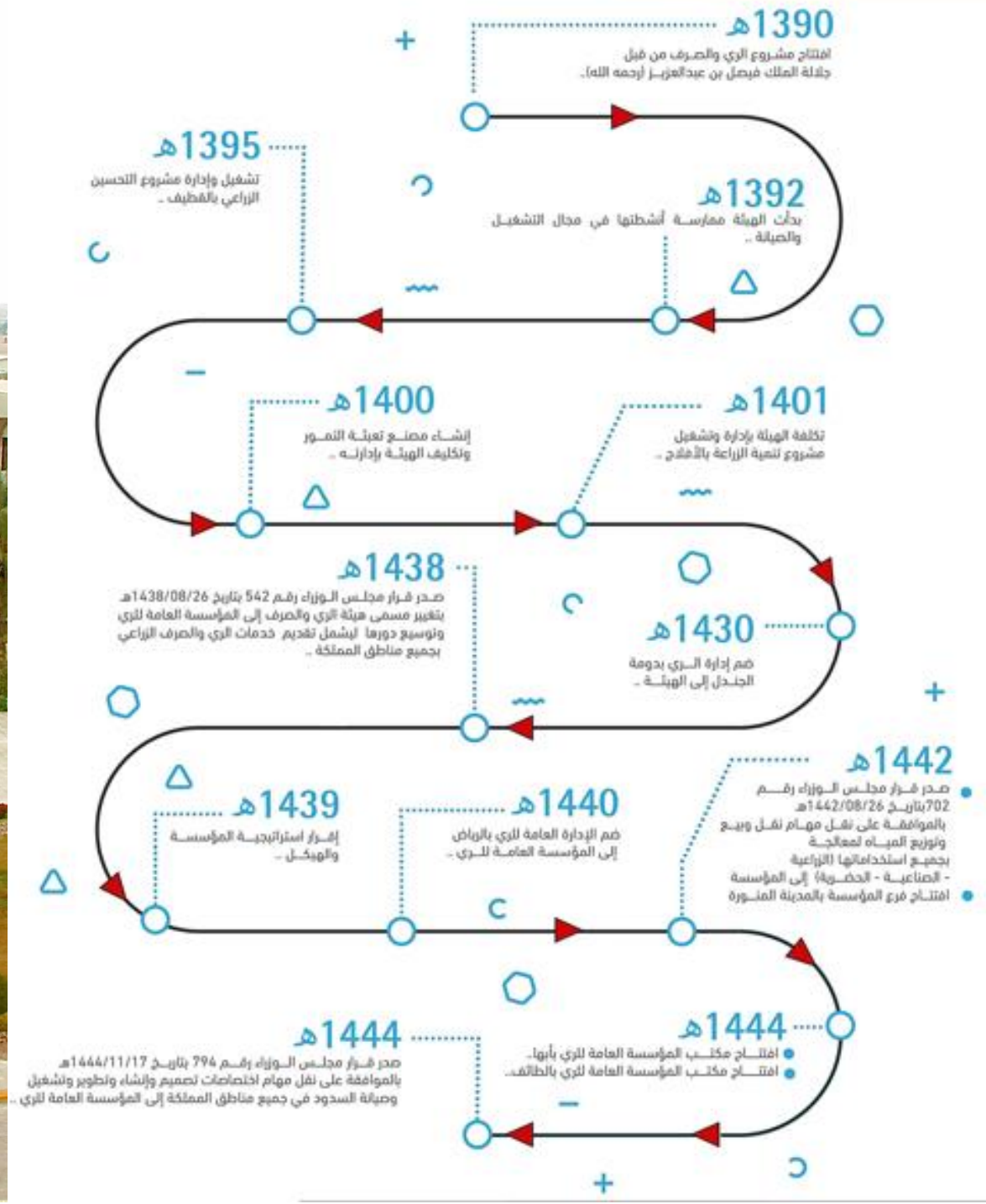
المركز الوطني للأرصاد
National Center for Meteorology
المركز الوطني للأرصاد



شركة نقل وتقنيات المياه
WATER TRANSMISSION AND TECHNOLOGIES CO.



الحكومة المؤسسية



إسناد مهام واختصاصات السدود للمؤسسة

وافق مجلس الوزراء على نقل مهام إنشاء وتشغيل وصيانة السدود من وزارة البيئة والمياه والزراعة إلى المؤسسة العامة للري، بما يسهم في تفعيل الدور التنفيذي للوزارة، وتطوير عمليات الإنشاء والتشغيل والصيانة، والاستفادة من الأدوات التنظيمية والإدارية للمؤسسة في مجالات التعاقد والإشراف الفني، كما يتيح هذا التحول فرصاً أوسع لمشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات التشغيلية والتنفيذية، دعماً لتعزيز الأمن المائي وضمان استدامة موارد المياه.

نقل أصول شركة المياه الوطنية إلى المؤسسة

أقر مجلس الوزراء نقل ملكية جميع أصول منظومة نقل وتوزيع المياه المعالجة من شركة المياه الوطنية إلى المؤسسة العامة للري، وذلك بهدف توحيد الجهود في إدارة وتشغيل هذه المنظومات تحت جهة واحدة بما يعزز الكفاءة والتكامل في الأداء.



تعد المؤسسة العامة للري جهة حكومية مستقلة مالياً وإدارياً، وتتبع وزارة البيئة والمياه والزراعة، ويقع مقرها الرئيسي في الأحساء. أنشئت بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (542) بتاريخ 1438/8/26 هـ تكون الجهة المسؤولة عن تنظيم وتطوير نشاط الري في المملكة مع إمكانية فتح فروع في مناطق أخرى.

تعتمد المؤسسة في حوكمتها على مجموعة من الاختصاصات، تشمل وضع السياسات والخطط لتطوير قطاع الري، وتعزيز ترشيد استخدام المياه، والاستفادة من الموارد التقليدية وغير التقليدية، كما تسعى إلى رفع جودة المياه وإنشاء وصيانة البنية التحتية للري، وتطبيق أنظمة الطوارئ وإجراء الدراسات والبحوث، وتمثيل المملكة في المحافل المحلية والدولية. وتتضمن الحوكمة في المؤسسة آليات واضحة للشفافية والنزاهة، واعتماد لوائح تنظم تضارب المصالح، وأنظمة تضمن مواجهة أي ممارسات غير قانونية مثل الفساد أو الرشوة، واتخاذ الإجراءات النظامية. كما تولي المؤسسة أهمية خاصة لرفع كفاءة المؤسسة، عبر اجتماعات مجلس الإدارة، ومتابعة مؤشرات الأداء، وتنظيم ورش عمل تسعى لبناء أدلة إدارة المشاريع، إضافة إلى برامج تدريبية لبناء قدرات الكوادر الفنية وتطبيق أفضل الممارسات في الري المستدام.

بهذه المنظومة من التشريعات والرقابة والتطوير المستمر، تسعى المؤسسة العامة للري إلى إدارة فعالة وشفافة لموارد المياه الزراعية، وضمان استدامتها بما يخدم الأمن المائي والغذائي للمملكة.



هيكل الحوكمة المؤسسية

يشكل مجلس إدارة المؤسسة قمة هيكل الحوكمة لدينا، إذ يتولى المسؤولية العليا في إدارة شؤون المؤسسة ورسم توجهاتها الاستراتيجية، من خلال وضع السياسات العامة ومتابعة تنفيذها. ويعزز المجلس دوره عبر فريق إداري كفء قادر على ضمان الالتزام بمعايير الرقابة والشفافية، بما يكفل حسن الأداء وتحقيق الأهداف. ونلتزم في المؤسسة بتطبيق أرقى معايير الحوكمة، حيث يمثل أعضاء المجلس قدوة في ترسيخ مبادئها وتنفيذ نهجها بدقة. ويجسد هذا الالتزام حرص المؤسسة على تعزيز العدالة، وصون مصالح جميع أصحاب المصلحة، بما يضمن استدامة نجاحها ونموها.

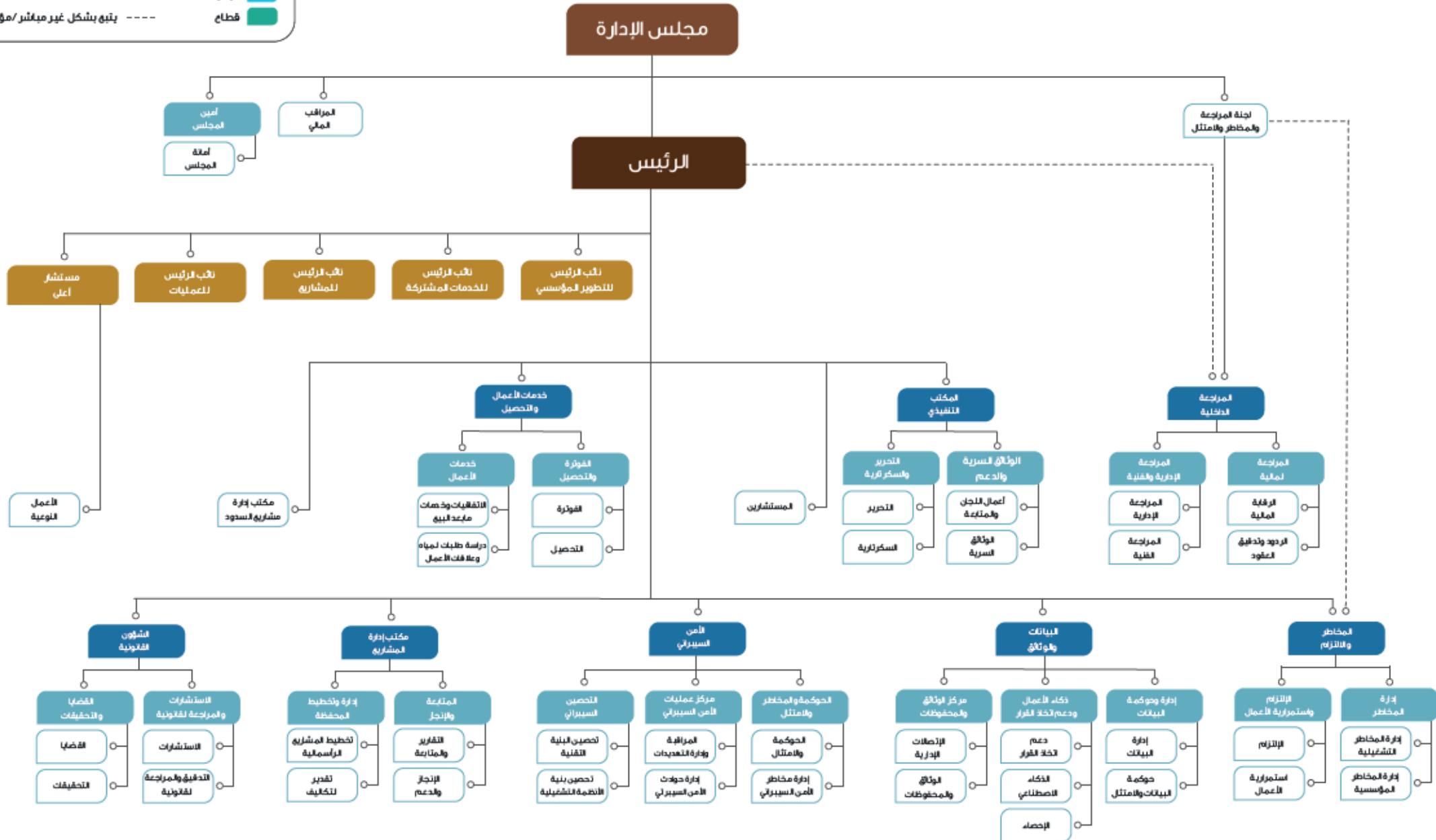
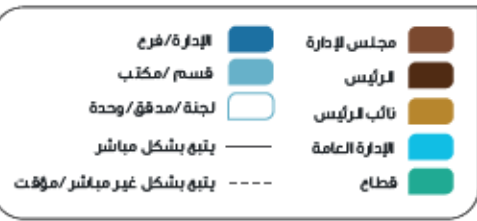
مسؤوليات مجلس الإدارة

1. صياغة السياسات ووضع الخطط الاستراتيجية.
2. الإشراف والمتابعة والرقابة.
3. اعتماد اللوائح والأنظمة.
4. إقرار الموازنات والحسابات المالية.
5. دعم الابتكار وتعزيز كفاءة الأداء.
6. اتخاذ القرارات الجوهرية.



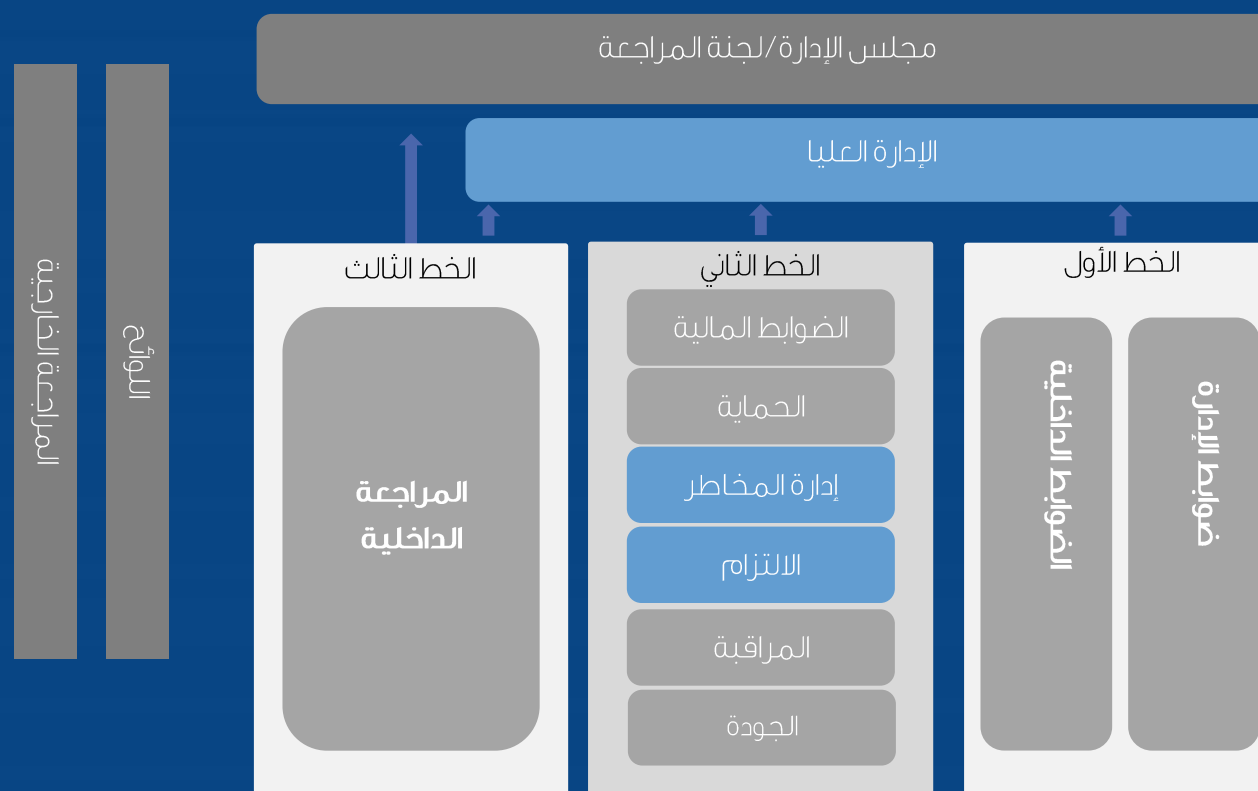
الهيكل التنظيمي لرئيس المؤسسة

الفئات و المسميات التنظيمية



تُعد إدارة المخاطر والالتزام بمثابة عملية مستمرة تهدف إلى مساعدة المؤسسة في تحقيق أهدافها من خلال المبادئ التوجيهية الشاملة المواءمة لعمليات المخاطر والالتزام واستمرارية الأعمال والطوارئ في المؤسسة مع استراتيجيتها، والتحديثات المستمرة للسجلات وتقييمها وإدارتها وتحديثها بشكل مستمر، وبما يسمح بتكامل وشفافية المعلومات والارتقاء بالأداء وسرعة التجاوب في بيئة عملية واقتصادية متطورة.

تقع إدارة المخاطر والالتزام ضمن خط الدفاع الثاني في المؤسسة لطبيعة مهامها التوكيدية في مراقبة وضمان الالتزام الداخلي مع السياسات والإجراءات الموضوعة، والالتزام الخارجي من خلال الامتثال للأنظمة واللوائح الموضوعة من الجهات المشرعة والرقابية المعنية.



نهجنا الشامل لإدارة المخاطر المؤسسية والأمن السيبراني



تتعرض المؤسسة في نطاق عملياتها الواسعة لمخاطر مؤسسية وسيبرانية متعددة، قد يؤدي ضعف إدارتها إلى انقطاع الخدمات والتأثير على رضا المستفيدين وتعطيل قدرتنا على تحقيق رسالتنا. وانطلاقاً من ذلك، تعتمد المؤسسة نهجاً شاملاً ومنهجياً لإدارة المخاطر والتحقيق فيها، يركز على إطار متكامل لإدارة مخاطر المؤسسة، وتبني سياسات قوية في مجال الأمن السيبراني مدعومة بالتدريب المستمر، إلى جانب تطبيق تدابير وقائية وخطط للتعافي، بما يضمن إدارة فعالة للمخاطر وتعزيز كفاءة تكنولوجيا المعلومات والأمن السيبراني بشكل مستدام.

إطار عمل إدارة المخاطر

تمكن إدارة المخاطر بالمؤسسة من تحسين استمرارية المصادر المائية لمواجهة المخاطر، والتكيف مع بيئة داخلية وخارجية متطورة، وذلك من خلال تطبيق إطار عمل قوي لإدارة المخاطر؛ أسهم في استمرارية عمليات المؤسسة بجودة وكفاءة.



سياسات الأمن السيبراني

تُعد سياسات الأمن السيبراني المشتقة من ضوابط الهيئة الوطنية للأمن السيبراني الدستور الرقمي الذي يحدد كيفية حماية الأصول المعلوماتية، وهي تتجاوز كونها مجرد "قواعد تقنية" لتصبح استراتيجية شاملة. يعتبر معيار **ISO/IEC 27001** المعيار الذهبي، حيث يركز على إنشاء نظام إدارة أمن المعلومات. الجوهر هنا ليس سد الثغرات التقنية فحسب، بل بناء نظام يعتمد على نهج "تقييم المخاطر". تساعد الاستراتيجية في تحقيق:

- (1) حوكمة البيانات
- (2) دورة التحسين المستمر
- (3) رفع الوعي لزيادة المرونة السيبرانية.

التدريب على الأمن السيبراني

يُعدّ العنصر البشري خط الدفاع الأول ضد الهجمات السيبرانية، حيث يتحمل جميع موظفي المؤسسة العامة للري مسؤولية حماية أنظمتها الرقمية. وانطلاقاً من ذلك، تقدم المؤسسة لمنسوبيها برامج تدريبية سنوية في مجال التوعية بالأمن السيبراني، بهدف تعزيز معارفهم وفهمهم لمخاطر وتهديدات الفضاء الرقمي، بما يضمن رفع جاهزيتهم وقدرتهم على التصدي لها بفعالية.

تأمين مساحتنا الرقمية من خلال الأمن السيبراني

مع توجه المؤسسة نحو التحول الرقمي، يظل الأمن السيبراني ركيزة أساسية في سياساتنا وخططنا ومشاريعنا. وقد أدى تزايد وتيرة وشدة الهجمات السيبرانية إلى ضرورة تبني تدابير أكثر شمولاً وصرامة، تشمل تطوير قدرات الحماية وتعزيز التدريب على ممارسات الأمن السيبراني. كما تعمل المؤسسة على تفعيل إجراءات وقائية وآليات متقدمة لتعزيز أمنها الرقمي، بما يضمن استمرارية العمليات دون انقطاع.





نهجنا الشامل لإدارة المخاطر المؤسسية والأمن السيبراني

التحول الرقمي في إدارة جودة المياه- قصة نجاح

في إطار جهودها لتعزيز الكفاءة والاستدامة، نجحت المؤسسة العامة للري في تطوير منظومة متكاملة لإدارة المخاطر والجودة والسلامة، حيث بات تحديد مخاطر جودة المياه والاستجابة لها جزءاً محورياً من عملياتها عبر تطبيق نظام إدارة معلومات المختبر (LIMS) الذي يتيح لوحات معلومات لحظية، ويجمع بيانات من أجهزة الاستشعار في مختلف المرافق، مع إصدار تنبيهات عند تجاوز الحدود المسموح بها. كما تبنت المؤسسة أنظمة التحكم الإشرافي وجمع البيانات (SCADA) لمراقبة العمليات والآلات المعقدة والتحكم بها عن بعد، بما يرفع مستوى الكفاءة والموثوقية ويحد من مخاطر السلامة.

إجراءات الاستجابة للحوادث السيبرانية

رغم وجود معايير وضوابط وأنظمة أمنية، وثقت المؤسسة إجراءات الاستجابة للحوادث السيبرانية وفق ضوابط ومعايير وأفضل الممارسات ذات العلاقة بالإضافة إلى إجراءات التعافي من الكوارث وإجراءات استمرارية الأعمال للحد من آثار الحوادث السيبرانية وانقطاع الخدمة ومنها، وجود فريق متخصص للاستجابة للحوادث السيبرانية، أنظمة وبنية تقنية بديلة لضمان مستوى الخدمات دون انقطاع.

الاستدامة

الاستدامة الاقتصادية

الاستدامة البيئية

الاستدامة الاجتماعية

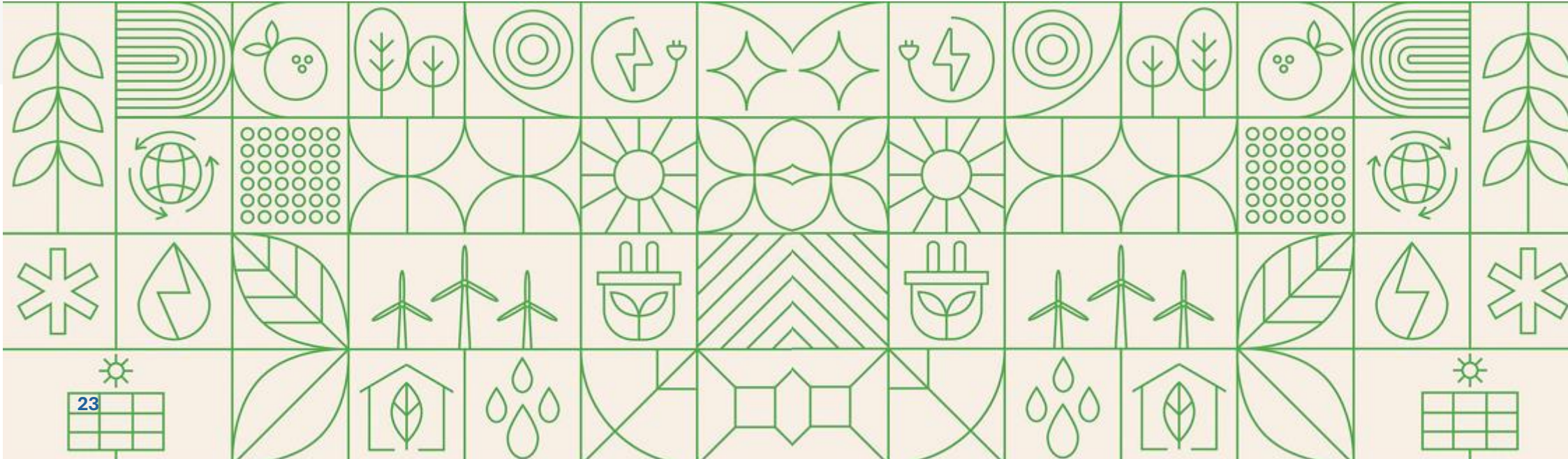
أداء المؤسسة في مجال الاستدامة

وعلى الصعيد الاجتماعي، تؤكد المؤسسة التزامها بتوفير بيئة عمل آمنة ومحفزة لموظفيها، وتحرص على تقديم خدمات عالية الجودة لعملائها، إضافة إلى مبادراتها في إعادة تأهيل المناطق المتأثرة بمشاريعها بما يعزز رفاه المجتمع ويحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال القادمة.

وبذلك تحقق المؤسسة إدارة متوازنة لموارد المياه تترجم مستهدفات الاستدامة الوطنية، وتفتح آفاقاً للابتكار والنمو المسؤول الذي يجمع بين الجدوى الاقتصادية والحماية البيئية والتنمية الاجتماعية الشاملة.

يُعد الماء مورداً استراتيجياً ذا قيمة اقتصادية واجتماعية وبيئية عالية، نظراً لكونه محدوداً وتنافس على استخدامه قطاعات متعددة. وانطلاقاً من محدودية مصادر المياه الطبيعية في المملكة، تتبنى المؤسسة رؤية متكاملة تهدف إلى رفع كفاءة استخدام الموارد المائية من خلال تنويع مصادر الإمداد، سواء عبر نقل المياه بين المناطق أو عبر الاستفادة من البدائل المتاحة مثل إعادة استخدام المياه المعالجة.

وتُشكل المياه المعالجة عنصراً محورياً في تحقيق الاستدامة، فهي تساهم في تعزيز الأمن المائي والغذائي من جهة، وتحد من التلوث والمخاطر البيئية المرتبطة بالتصريف من جهة أخرى. كما تدعم المؤسسة التحول إلى تقنيات الري الحديثة، التي تضمن الاستخدام الرشيد للمياه وتقلل من الهدر، بما يعزز



أبرز مواضيع الاستدامة

حرصت المؤسسة العامة للري على تحديد محاور اهتمامها في مجال الاستدامة ومواضيع الأهمية النسبية، بما ينسجم مع أولويات أهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومؤشرات القياس المعتمدة، وذلك لضمان مواءمتها مع أهداف المؤسسة وتعزيز فاعليتها. وقد شملت عملية تحديد هذه الموضوعات عقد اجتماعات متخصصة مع فرق العمل في مختلف إدارات المؤسسة، إلى جانب التشاور مع الأطراف ذات العلاقة في قطاع المياه بالمملكة.

كما تم إجراء تحليل مقارنة لأداء المؤسسة مع عدد من الجهات الرائدة محلياً وعالمياً في إدارة الموارد المائية، مع مراعاة التزامات المؤسسة تجاه معايير وممارسات الاستدامة الدولية، إلى جانب تحليل معمق للمخاطر والفرص ذات الأثر على البيئة والمجتمع المحلي، وتحديد المجالات التي تقع ضمن نطاق تأثير المؤسسة المباشر. وتعد هذه الخطوة أساساً لترتيب أولويات الاستدامة التي تركز عليها المؤسسة، بما يعكس التزامها بمسؤولياتها الاجتماعية والبيئية.

المعارف المكتسبة

تحديد (18) موضوعاً محورياً في مجال الاستدامة، مع اعتبار الحوكمة موضوعاً أساسياً ضمن أولويات المؤسسة.

اعتماد مؤشرات أداء واضحة لقياس جميع موضوعات الأهمية النسبية المختارة، بما يعزز مستوى المتابعة والتقييم.

اختيار سبع موضوعات رئيسية في مجال الاستدامة ترتبط بشكل مباشر بالخطط الاستراتيجية للمؤسسة، إضافة إلى الحوكمة، وتشمل:

التحول الرقمي	البيانات وحوكمتها
التقنيات الزراعية والحلول المبتكرة	مراقبة جودة وسلامة المياه
الالتزام البيئي	تعزيز مصالح المستفيدين
تمكين القوى العاملة	

يتضمن هذا التقرير بعض العبارات الاستشرافية التي توضح الطريقة التي تعتزم بها المؤسسة العامة للري تنفيذ أنشطتها وبرامجها المستقبلية. وغالباً ما تتضمن هذه العبارات ألفاظاً مثل "تقدير"، "التزام"، "تخطيط"، "مشروع"، أو تعبيرات مشابهة. وتعتمد هذه العبارات على افتراضات مستندة إلى المعلومات المتاحة حالياً، والتي تخضع بطبيعتها لخطر من الشكوك وعدم اليقين، مما قد يؤدي إلى اختلاف النتائج الفعلية عن تلك المتوقعة أو المفترضة. وعليه، فإن أي عبارات استشرافية واردة في هذا التقرير لا تشكل وعوداً أو ضمانات فيما يتعلق بالسياسات أو التوجهات المستقبلية، ولا تتحمل المؤسسة أي التزام بتحديث ما يرد من بيانات بشكل علني، كما تعتمد المؤسسة العامة للري على المعلومات الواردة من مصادر ترى أنها موثوقة، إلا أنها لا تضمن دقتها أو اكتمالها.

تنبيه

مصفوفة الأهمية النسبية

تقوم المؤسسة العامة للري بتقييم مواضيعها ذات الأهمية بشكل مستمر لمواكبة كافة القضايا المرتبطة بالاستدامة، بما في ذلك المخاطر والفرص التي قد تؤثر على أعمالها والمجتمعات التي تخدمها، وبما يعزز التنمية المستدامة الشاملة، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر.

الأهمية النسبية لأصحاب المصلحة	ذات أهمية قصوى	• إدارة الموارد المائية • التغير المناخي وكفاءة الطاقة	• جودة وسلامة المياه • الإمداد العادل للمياه
	بالغ الأهمية	• البحث والابتكار والتطوير • الاقتصاد الدائري • مصالح المستفيدين • إشراك أصحاب المصلحة	• الالتزام البيئي
	متوسط الأهمية	• التوريد المستدام • التنوع البيولوجي واستخدام الأراضي • الحوكمة المؤسسية وإدارة المخاطر • تطوير السياسات والامتثال التنظيمي	• إدارة التلوث ومعالجة المياه
الأهمية بالنسبة للمؤسسة			

متوسط الأهمية

بالغ الأهمية

ذات أهمية قصوى

الاستدامة الاقتصادية

التحول الرقمي

البيانات وحوكمتها

التقنيات الزراعية والحلول المبتكرة

الاستدامة الاقتصادية

رؤية المؤسسة

تحقيق الاستدامة الاقتصادية عبر تعزيز كفاءة الموارد، وتبني الابتكار، ودعم التنمية المتوازنة بما يضمن استمرارية العوائد للأجيال القادمة.

طموح المؤسسة

الريادة في التحول الرقمي وتوظيف البيانات وحوكمتها لتعزيز تنافسية المؤسسة، وفتح آفاق جديدة للنمو الاقتصادي والمعرفي.

منهجية المؤسسة

الاعتماد على التقنيات الزراعية والحلول المبتكرة، وتطبيق أفضل الممارسات في الإدارة الذكية للموارد، بما يعزز التكامل مع الشركاء ويحقق قيمة مستدامة للمجتمع والاقتصاد.

التحول الرقمي

أسهم التحول الرقمي بشكل فعال في تعزيز الأداء المؤسسي، وتحسين كفاءة تقديم الخدمات، وخفض التكاليف، وتطوير تجربة المستخدمين، وزيادة رضاهم. من خلال تبني التقنيات الناشئة وتعزيز التعاون مع الجهات الحكومية والأكاديمية، فأصبحت المؤسسة أكثر قدرة على تقديم خدمات مبتكرة وسريعة تلبي احتياجات المستخدمين بكفاءة عالية

زيادة الإيرادات وتوسيع نطاق الوصول

من خلال تطوير وتفعيل 46 نظاماً رقمياً لخدمة الموظفين والعملاء وتقديم 33 خدمة رقمية في المنصة الرسمية للمؤسسة 'ري'

تعزيز الموثوقية في تقديم الخدمات

ساعدت أتمتة أكثر من 200 عملية تشغيلية في تسريع العمليات وتعزيز موثوقية تطبيق السياسات والإجراءات لها

توفير التكاليف

أسهمت رقمته الخرائط والإحصاءات القديمة في توفير 1,500,000 ريال سعودي من تكاليف صيانة المخططات الورقية

تحسين الكفاءة التشغيلية

إن تحسين الكفاءة التشغيلية تعتبر من أهم مكاسب التحول الرقمي في المؤسسة، حيث تم تكامل الأنظمة التشغيلية مثل (SCADA) و (GIS) ومنصة 'ري' لتحسين كفاءة توفير خدمة ري المزارع

زيادة المرونة وقابلية التكيف مع التطور التقني

أسهم اعتماد الحوسبة السحابية، بالإضافة إلى تكامل أنظمة SAP في تحسين الخدمات المقدمة وتوفير حلول أسرع وأكثر مرونة، من خلال تعزيز القدرة على الوصول إلى البيانات والتطبيقات من أي مكان



تحسين تجربة المستفيدين ورضاهم

أسهم التكامل والربط مع منصة (حصر) لاستدعاء بيانات المزارع المعتمدة ومنصة (تحصيل) لإصدار الفواتير والمبالغ المستحقة في تقليص خطوات طلب الخدمة من 8 إجراءات إلى إجراءين فقط من خلال منصة خدمات العملاء (ري)

تنوع قنوات الدعم والتي بلغت (6) قنوات في تحسين خدمة العملاء وزيادة تفاعلهم بشكل ملحوظ. وبلغت نسبة رضا المستخدمين عن خدمات الدعم أكثر من 93% خلال العام

أسهمت التقنيات الرقمية في تعزيز الشمولية من خلال توفير خدمات متكاملة كالتطبيقات الداعمة للأشخاص ذوي الاحتياجات الخاصة وكبار السن، بما في ذلك بوت خدمة العملاء الافتراضي (ريان) الذي بالإضافة الى ذلك مكن من إجراء تحليلات دقيقة لبيانات العملاء

سهولة الوصول عبر التكامل الرقمي

إقبال المستفيدين على المنصة وتحسين سرعة الخدمة

تعزيز تجربة المستخدم وقنوات الدعم

تحسين الاستجابة وكفاءة الأداء

الشمولية وتحليل البيانات

أصبح من الأسهل على العملاء الوصول إلى الخدمات عبر القنوات المتعددة، مثل منصة (ري) الإلكترونية، مما ساعد في تسريع تقديم الخدمات وتقليص وقت المعاملات حيث شهدت المنصة إقبالا كبيراً بلغ 39,500 مستخدماً في 2024 م

التحسينات المستمرة في النظام الرقمي أسهم في تقليص فترات الاستجابة بنسبة 11%، مما يعكس تحسناً في سرعة وكفاءة التعامل مع الطلبات. مما أدى إلى إتمام أكثر من (11,180) طلباً بنجاح خلال العام

رصد ومراقبة التسريبات والتلوث البيئي

باستخدام طائرات الدرون وتقنيات الذكاء الاصطناعي يتم رصد وتحليل المخالفات وكشف التسرب والتلوث البيئي مما يساعد في اتخاذ تدابير وقائية وتقليل تأثير التلوث البيئي على الموارد المائية

هاكاثون الري المبتكر

نظمت المؤسسة العامة للري بالتعاون مع مركز ريادة الأعمال بجامعة الملك فيصل هاكاثون الري المبتكر خلال عام 2024 يهدف الهاكاثون إلى تعزيز الابتكار التقني في مجالات الري. مما يعكس التزام المؤسسة بتبني التقنيات الحديثة ودعم الابتكار في مجالاتها الرئيسية. حيث بلغت عدد المشاريع المشاركة في الهاكاثون (96) مشروع، رشح منها (15) مشروع

تحسين الاستجابة وكفاءة الأداء

تم استثمار الذكاء الاصطناعي وتكامل البيانات لتحقيق الكفاءة في إدارة مياه الري لدعم قرارات جدولة مياه الري والإنذار المبكر

نظام الري الذكي

ساهم هذا النظام في زيادة عدد طلبات شهادة الري الحديث التي بلغت (7381) طلباً خلال العاميين الماضيين. كما ساعد في تقليل الهدر في الموارد المائية وتحسين كفاءة استخدام المياه

التطوير والتدريب

تم تنظيم (177) برنامجاً تدريبياً و (45) ورشة عمل تثقيفية لتوعية الموظفين وتحفيزهم على تبني التقنيات الحديثة. إضافة إلى نشر (30) نشرة توعوية لزيادة الوعي بالتقنيات الرقمية

الزراعة المائية الذكية

توظيف التقنيات الناشئة في أتمتة عملية الزراعة المائية باستخدام الذكاء الاصطناعي وإنترنت الأشياء، حيث تمت أتمتة جميع العمليات (الري بالمغذيات، الحرارة، الرطوبة، التبريد) وتشغيلها في البيئة المناسبة ليتم التحكم فيها بشكل تلقائي

أثر التحول الرقمي في التعاون مع الجهات الحكومية في مجال المبادرات والمشاريع المشتركة

لجان مشاركة

شاركت المؤسسة في أكثر من 15 لجنة مشتركة مع جهات حكومية مختلفة لدعم جهود التحول الرقمي، ومن أبرزها لجنة التعاون في مجال التحول الرقمي بالتعاون مع صندوق التنمية الصناعية السعودي ولجنة تبني الخدمات السحابية بالتعاون مع هيئة الحكومة الرقمية.

الشراكات الابتكارية

عملت المؤسسة على تطوير شراكات مبتكرة في مجالات التصميم الإبداعي والابتكار المفتوح، من أبرزها التعاون مع مركز ريادة الأعمال بجامعة الملك فيصل، وهيئة المساحة الجيولوجية، وهيئة تنمية البحث والابتكار. وقد أثمرت هذه الجهود السعودية عن مبادرات نوعية مثل تنظيم هاكاثون الري المبتكر بالتعاون مع مركز ريادة الأعمال بجامعة الملك فيصل.

تعزيز التعاون مع الجهات الحكومية

أسهم التحول الرقمي بشكل ملحوظ في رفع مستوى التعاون مع مختلف الجهات الحكومية عبر الربط مع أكثر من 50 منصة وخدمة مشتركة، من أبرزها منصة "أداء"، منصة "حصر"، وزارة التعليم، والمركز الوطني للقياس. وقد ساعد هذا التكامل على تحسين دقة البيانات وتسريع إجراءات تقديم الخدمات الحكومية. كما تم الالتزام بالقرارات والتعاميم السامية من خلال الربط مع منصات حكومية أخرى مثل منصة المشروعات الوطنية، منصة "إيفاء"، منصة "اعتماد"، ومنصة "شامل". وأسهم هذا الترابط في رفع كفاءة العمل الحكومي وتسريع الإجراءات وتحسين الأداء العام.

هي منصة إلكترونية للاستفادة من خدمات المؤسسة العامة للري وفق ضوابط وإجراءات محددة لكل خدمة. لتكون هذه المنصة قاعدة بيانات مركزية تحتوي على جميع معلومات المزارع المستفيدة من خدمات المؤسسة وجميع الخدمات المقدمة لها بخطة العمل، دعماً لتحقيق مبادرات المؤسسة في قطاع الري والأبحاث، وتحقيقاً لرضى المستفيد وتوفير مؤشرات أداء لمتخذي القرار ومساهمة في تحقيق خطة التحول الرقمي والتكامل مع الجهات الحكومية الأخرى وذلك تحقيقاً لأحد أهداف برنامج التحول الوطني.

وتأتي هذه المنصة انسجاماً مع خطة التحول الرقمي والتكامل مع الجهات الحكومية الأخرى، تحقيقاً للأهداف لبرنامج التحول الوطني، من خلال:



عدد الخدمات
المقدمة في المنصة

33

عدد فروع المؤسسة
والمكاتب الميدانية

8

عدد الحلول التقنية
المبتكرة

3



عدد العمليات الجديدة
المؤتمتة في المؤسسة

12



نسبة تنفيذ الارتباطات
الحكومية المطلوبة في
المؤسسة

100%



تحسين جودة الخدمات

01



قياس جودة الخدمات
الرقمية

02



الوصول السريع

03



إشراك المستفيد
في تحسين الخدمات

04



إتاحة الخدمات

05



تطبيق المعايير الدولية
لتحسين جودة الخدمات

06



تحقيق التكامل في
إدارة جودة الخدمات



البيانات وحوكمتها

في عالم سريع التغير، لم يعد جمع البيانات وحده كافياً، بل أصبح التحدي الحقيقي هو تحويلها إلى قيمة مضافة تدعم صنع القرار الذكي وتعزز الكفاءة. ومن هذا المنطلق، أولت المؤسسة العامة للرري اهتماماً كبيراً بتطوير إدارة البيانات وتفعيل حوكمتها، لضمان الاستخدام الأمثل لها في تحسين الأداء المؤسسي وتحقيق الأهداف الاستراتيجية. ومن هنا بدأت رحلتنا نحو بناء منظومة بيانات قوية وموثوقة، تشكل قاعدة راسخة لمستقبل أكثر كفاءة وابتكاراً.

من خلال جهودنا في تحسين إدارة البيانات وتعزيز حوكمتها نفذنا عدة مبادرات ومشاريع كان لها أثر ملموس في رفع جودة البيانات ودعم اتخاذ القرار.

منصة ذكاء الأعمال

تعد منصة ذكاء الأعمال أداة متكاملة لجمع البيانات وتحليلها لدعم استدامة الموارد المائية، من خلال توفير مؤشرات رئيسية تشمل إنتاج المياه، الفاقد الوطني، استخدام المياه المعالجة، وجودة المياه. كما تتيح المنصة لوحات بيانات تفاعلية وتقارير دقيقة تُسهم في تقديم رؤى استراتيجية تدعم اتخاذ القرارات، وتمكّن المستخدمين من رفع كفاءة الأداء وتحسين إدارة الموارد المائية.



إدارة البيانات والوثائق

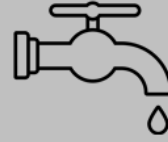
منصة ذكاء الأعمال



الفروع



المزارع النموذجية



الاحتياجات المائية



الاحصائيات السنوية

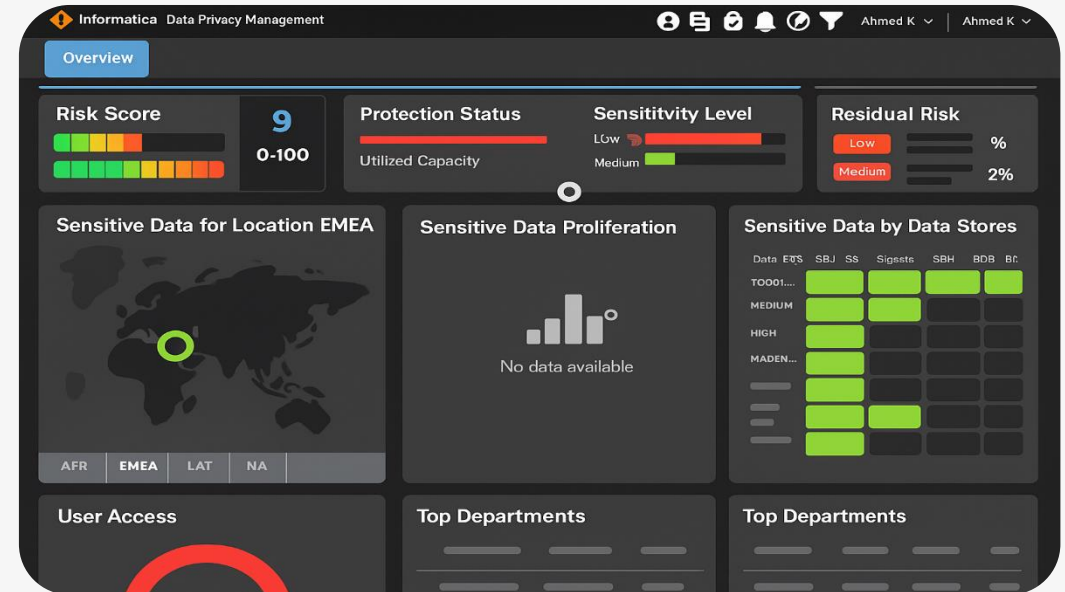


معجم الأعمال

منصة موحدة لحوكمة البيانات وإدارتها

بالإضافة إلى تطوير دليل موحد للتعريفات والمصطلحات، ونظم لحماية البيانات الأمنية، مما يساهم بشكل فعال في تحسين استخدام البيانات وضمان دقتها واعتماديتها، وتعزيز الامتثال للسياسات والمعايير لضمان موثوقية البيانات واستخدامها وكفاءتها في دعم اتخاذ القرار.

من أجل تحقيق إدارة فعّالة للبيانات، تم تطوير منصة موحدة تجمع بين حوكمة البيانات وإدارتها، حيث توفر مجموعة متكاملة من الأدوات التي تدعم جودة البيانات وتعزز موثوقيتها، وتضمن بيئة متكاملة لإدارة البيانات وحمايتها وفق أفضل الممارسات،



الوثائق وحوكمة الأصول المعرفية

واصلت المؤسسة خلال عام 2024 تطوير منظومة حوكمة الوثائق باعتبارها أحد الممكنات الرئيسة للاستدامة المؤسسية، حيث تم العمل على بناء منصة بحث مرجعية تهدف إلى تنظيم وحصر الأصول الوثائقية وربطها بالسياق المؤسسي والتاريخي للمشاريع. وقد أسهمت المنصة في إيجاد مرجع موحد يدعم التعرف على مواقع الوثائق، نطاقها الموضوعي، وفئاتها، بما يعزز كفاءة الوصول إليها عند الحاجة ويحد من تشتتها عبر الجهات المختلفة.

وشملت الجهود تنفيذ عمليات حصر وفرز منهجية للوثائق ذات الأهمية العالية، مع تركيز خاص على وثائق مشاريع الري والسدود، لما تمثله من قيمة تشغيلية وتاريخية ومعرفية مرتبطة بإدارة الموارد المائية واستدامتها. الداعمة لعمليات البحث والاسترجاع.

وقد تم تصنيف هذه الوثائق وفق هيكل تصنيفي معتمد، يراعي طبيعة المشاريع، مراحلها الزمنية، وأبعادها الجغرافية، إلى جانب ضبط البيانات الوصفية.

كما أسهمت هذه الأعمال في رفع مستوى الوعي المؤسسي بقيمة الوثائق كأصول معرفية طويلة الأجل، ودعم جهود التخطيط المستقبلي، وتعزيز الامتثال للمتطلبات التنظيمية ذات العلاقة. وتأتي هذه المبادرات ضمن توجه المؤسسة نحو ترسيخ ممارسات مستدامة في إدارة المعرفة، وتحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، وبناء قاعدة وثائقية منظمة تشكل أساساً داعماً لمبادرات التحول الرقمي وحماية الإرث الوثائقي للأجيال القادمة.





تهدف المنصة إلى تعزيز الشفافية وتوفير بيانات موثوقة لدعم البحث والابتكار، حيث تقدم معلومات رئيسية تشمل أبرز إحصاءات الري وبيانات الموارد وإعادة استخدام المياه والمالية والمشاريع المنفذة، مما يساعد صانعي القرار والباحثين في تحسين إدارة الموارد المائية وتعزيز الاستدامة عبر واجهة تفاعلية وتقارير ديناميكية، كما تتميز المنصة بتعزيز الشفافية عبر إتاحة البيانات المفتوحة للعموم وتوفير معلومات قيمة تدعم البحث والابتكار.

مؤشرات منصة بيانات الري



عدد لوحات البيانات
المطورة

28



عدد مجموعات البيانات
المفتوحة التي تم نشرها

13



عدد ورش العمل المنفذة
في مجال البيانات

+26



طلبات مشاركة البيانات

+35



التقنيات الزراعية والحلول المبتكرة

مع تزايد التحديات البيئية وارتفاع الحاجة إلى تأمين الغذاء بطرق أكثر استدامة وكفاءة، أصبحت التقنيات الزراعية والحلول المبتكرة عاملاً رئيسياً في تطوير القطاع الزراعي. فقد مكنت البيوت المحمية الزجاجية من التحكم الدقيق في العوامل البيئية، مما ساعد على تحقيق إنتاج منتظم وعالي الجودة. كما قدمت البيوت العمودية المعلقة حلولاً فعالة لاستغلال المساحات المحدودة وزيادة الطاقة الإنتاجية. وكما تمثل المزارع النموذجية بالمؤسسة بيئة عملية لعرض أحدث التقنيات الزراعية وتدريب المزارعين على أفضل الأساليب، بما يتماشى مع توجهات المؤسسة العامة للري في دعم الأمن الغذائي، وتعزيز كفاءة الموارد، والإسهام في تحقيق زراعة مستدامة.

المزارع النموذجية – قصة نجاح

في إطار سعيها نحو مستقبل زراعي أكثر استدامة، أدركت المؤسسة العامة للري أن المحافظة على المياه والبحث عن أساليب زراعية حديثة لم تعد خياراً، بل ضرورة وطنية ملحة. ومن هذا الإدراك انطلقت مبادرة المزارع النموذجية التي بدأت كتجربة صغيرة تحمل على عاتقها مهمة كبرى تتمثل في ترشيد استهلاك المياه ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي في بيئة صحراوية شحيحة الموارد. ورغم ما واجهته من تحديات كبيرة، بدءاً من إقناع المزارعين بالتخلي عن الأساليب التقليدية، مروراً بتجربة محاصيل جديدة غير مألوفة في البيئة المحلية، وصولاً إلى تطبيق تقنيات ري حديثة تتطلب تدريباً وخبرة، إلا أن الإصرار والتخطيط حول تلك التحديات إلى فرص حقيقية. فقد نجحت هذه المزارع في إدخال ونشر محاصيل بديلة تستهلك مياهاً أقل وتحقق عوائد اقتصادية أعلى، وأثبتت أن أنظمة الري الحديثة ليست مجرد تقنيات متطورة، بل أدوات فعالة لترشيد المياه وزيادة الإنتاجية مقارنة بالطرق التقليدية. كما غدت منصة تدريبية تستقطب المزارعين والمهتمين عبر ورش عمل وبرامج متخصصة تمكنهم من تبني أفضل الممارسات الزراعية، فضلاً عن تحولها إلى مركز بحثي يساهم في تحسين جودة الإنتاج الزراعي المحلي. وهكذا، لم تعد المزارع النموذجية مجرد مشروع تجريبي، بل أصبحت قصة نجاح وطنية تعكس رؤية المؤسسة العامة للري في تحقيق الأمن المائي والغذائي معاً، وتمنح المزارعين حلولاً عملية وفرصاً اقتصادية واعدة، وتؤسس لثقافة جديدة من الزراعة الذكية والمستدامة.

البيوت المحمية العمودية المغلقة – قصة نجاح

تم إنشاء هذا المشروع كخطوة رائدة نحو تعزيز الاستدامة الزراعية وترشيد استهلاك المياه، مع المحافظة على الموارد الطبيعية والاستفادة القصوى من المساحات الصغيرة بطريقة تجارية فعّالة. وقد اعتمد المشروع على نظام مائي مغلق وفعال يعيد استخدام المياه المتكاثفة داخلياً دون الحاجة إلى مصادر خارجية، مما أسهم في تحقيق كفاءة عالية في ترشيد استهلاك المياه. كما جرى تطبيق تقنية الزراعة العمودية لزراعة الخضراوات الورقية داخل أبراج زراعية، وهو ما أتاح استغلال المساحة بشكل أفضل وتحقيق إنتاج يصل إلى خمسة أضعاف مقارنة بالزراعة التقليدية. وإلى جانب ذلك، تُفذت تجربة مبتكرة لزراعة التوت الأزرق (البلوبيري) باستخدام نظام ري مغلق، لتكون الأولى من نوعها التي تعتمد هذا النظام كمصدر رئيسي للمياه. وقد انعكست هذه الجهود في تحقيق إنتاج يفوق 1000 شتلة ورقية في مساحة لا تتجاوز 15 م² باستخدام الطاقة النظيفة والمتجددة، بينما لا يتجاوز إنتاج الزراعة التقليدية في المساحة ذاتها 50 إلى 100 شتلة فقط. وبذلك، أصبح المشروع نموذجاً عملياً يجسد التكامل بين الاستدامة البيئية والكفاءة الإنتاجية، ويمثل إضافة نوعية لمسيرة تطوير المزارع النموذجية.

البيوت المحمية الزجاجية – قصة نجاح

يُعد هذا المشروع مثلاً رائداً في مجال الزراعة المحمية المستدامة، حيث يجمع بين أحدث التقنيات الزراعية والحلول الابتكارية. ويتميز باستخدام الطاقة الشمسية النظيفة لتشغيل أنظمتها المتكاملة، إلى جانب نظام متطور للتحكم الدقيق في الظروف البيئية داخل البيت المحمي.

كما تم تزويد المشروع بأنظمة ذكية متقدمة تتيح إدارة العمليات الزراعية بكفاءة عالية وترشيد استهلاك المياه. ويُجسد هذا المشروع نموذجاً متكاملًا للتقنيات الحديثة والممارسات الزراعية المستدامة، مما يساهم في رفع كفاءة الإنتاج الزراعي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية وضمان استدامتها.



المزارع النموذجية

في رحلة سعيها نحو مستقبل زراعي أكثر استدامة، أدركت المؤسسة العامة للري أن المحافظة على المياه، والبحث عن أساليب زراعية حديثة، لم تعد خياراً، بل ضرورة وطنية. ومن هنا انطلقت فكرة المزارع النموذجية، التي بدأت كمبادرة تجريبية صغيرة، تحمل على عاتقها مهمة صعبة: الجمع بين ترشيد استهلاك المياه ورفع كفاءة الإنتاج الزراعي في بيئة صحراوية شحيحة الموارد.

لم يكن الطريق سهلاً؛ فالتحديات كانت كبيرة، بدءاً من إقناع المزارعين بالتخلي عن الطرق التقليدية، مروراً بتجربة محاصيل جديدة قد تبدو غريبة على البيئة المحلية، وصولاً إلى تطبيق تقنيات ري حديثة تحتاج إلى تدريب وخبرة. لكن بالإصرار والتخطيط، تحولت هذه التحديات إلى فرص.

وسرعان ما أثمرت الجهود

ونجحت المزارع النموذجية في تجربة ونشر محاصيل بديلة تستهلك مياهًا أقل وتحقق عائداً اقتصادياً أعلى. وأثبتت أن الري الحديث ليس مجرد تقنية متطورة، بل أداة فعالة لترشيد المياه ورفع الإنتاجية مقارنة بالأساليب التقليدية.

كما تحولت إلى منصة تدريبية تستقطب المزارعين والمهتمين، عبر ورش عمل وبرامج متخصصة، ثمكّنهم من تبني أفضل الممارسات الزراعية. وأصبحت مركزاً للبحث والدراسات التطبيقية التي تساهم في تحسين جودة الإنتاج الزراعي المحلي.

واليوم لم تعد المزارع النموذجية مجرد مشروع تجريبي، بل تحولت إلى قصة نجاح وطنية تجسد رؤية المؤسسة العامة للري في تحقيق الأمن المائي والغذائي معاً. فهي لم تمنح المزارعين حلولاً عملية فحسب، بل فتحت لهم أبواباً لفرص اقتصادية أوسع، وأسست لثقافة جديدة من الزراعة الذكية والمستدامة.

مؤشرات الأداء



عدد أنظمة الري المطبقة
لترشيد استهلاك المياه

3



عدد البرامج والدورات التدريبية
المقدمة للعاملين والمستفيدين

3



عدد مرات إعادة استخدام الأوساط
الزراعية في الزراعة المائية

5



الاستدامة البيئية

مراقبة جودة وسلامة المياه

الالتزام البيئي



الاستدامة البيئية

رؤية المؤسسة

تحقيق الاستدامة البيئية عبر حماية الموارد الطبيعية وضمان جودة وسلامة المياه بما يعزز صحة الإنسان والبيئة.

طموح المؤسسة

الريادة في تعزيز الالتزام البيئي وتبني أفضل الممارسات العالمية للحفاظ على البيئة والحد من التلوث.

منهجية المؤسسة

تطبيق أنظمة دقيقة في مراقبة جودة وسلامة المياه، وتعزيز التكامل مع الشركاء لضمان الالتزام البيئي المستدام.



مؤشرات الأداء لعام 2024

عدد الفحوصات والاختبارات
للمياه المعالجة المستقبلية
من محطات المعالجة

125550

نسبة العينات غير المطابقة
للمياه من إجمالي العينات

4%

مؤشر جودة المياه
(WQI)

95%

عدد الفحوصات والاختبارات
للمياه في مرافق
المؤسسة

6352



مراقبة جودة وسلامة المياه

التأكيد على جودة المياه المعالجة من المصدر

تُعد جودة المياه المعالجة عاملاً محورياً لضمان الصحة العامة وحماية البيئة، حيث تعتمد المؤسسة على سلسلة من الإجراءات الرقابية الصارمة قبل استلام المياه من محطات المعالجة، للتأكد من مطابقتها للمعايير المحلية والدولية المعتمدة.

التأكيد على جودة المياه في مرافق المؤسسة

تولي المؤسسة أهمية كبيرة لجودة المياه داخل مرافقها، باعتبارها ركناً أساسياً للحفاظ على الصحة العامة وضمان الامتثال للمتطلبات البيئية. وبعد استقبال المياه من محطات المعالجة، يتم تطبيق تدابير دقيقة للحفاظ على سلامتها أثناء النقل والتوزيع، بما في ذلك تنفيذ فحوصات دورية لتحليل المياه في الخزانات وشبكات النقل والتوزيع.

برامج تحسين جودة المياه في مرافق المؤسسة

تعمل المؤسسة على تطوير برامج متكاملة لتحسين جودة مياه الري في مرافقها وخطوط النقل والتوزيع، من أبرزها استخدام تقنيات التطهير كوسيلة فعالة للحد من الملوثات وضمان سلامة المياه. ويهدف هذا الإجراء إلى توفير مياه ري آمنة وملتزمة بالمعايير البيئية، بما يحمي المحاصيل الزراعية، ويحافظ على صحة التربة والأنظمة البيئية.



الحصول على شهادة
الاعتماد لنظام
البيئة



تنظيم استخدام
المياه
غير التقليدية
(المعالجة - السدود)



خفض استهلاك
المياه الجوفية



الإسهام في التشجير
ومكافحة التصحر



إدارة النفايات الزراعية
والمعملية



إصدار التراخيص
والتصاريح البيئية





الالتزام البيئي

إصدار التراخيص والتصاريح البيئية

تولي المؤسسة عناية خاصة بالالتزام بالأنظمة والاشتراطات البيئية، وذلك من خلال الحرص على استصدار جميع التراخيص والتصاريح اللازمة، بما يضمن توافق مشاريعها وبرامجها مع المعايير البيئية المعتمدة.

إدارة النفايات الزراعية والمعملية

تولي المؤسسة أهمية قصوى للتعامل المسؤول مع النفايات الناتجة عن الأنشطة الزراعية وأعمال المختبرات، وذلك من خلال تطبيق آليات آمنة للتخلص من المخلفات. ويهدف هذا التوجه إلى تقليل التأثيرات البيئية السلبية، وضمان سلامة العاملين والمجتمع، وحماية الموارد الطبيعية بما يدعم استدامتها.

الإسهام في التشجير ومكافحة التصحر

في إطار التزام المؤسسة بدعم الغطاء النباتي والحد من التصحر، تم تحقيق إنجازات ملموسة في مشاريع التشجير، من أبرزها: زراعة 1.4 مليون شجرة حتى الآن، أي ما يعادل 70% من المستهدف - خطة مستقبلية لزراعة 100 ألف شجرة سنوياً، للوصول إلى 2 مليون شجرة بحلول عام 2030 - تنفيذ برامج اجتماعية لتعزيز المشاركة المجتمعية في جهود التشجير، ونشر الوعي بأهمية المحافظة على الغطاء النباتي.

خفض استهلاك المياه الجوفية

تتبنى المؤسسة العامة للري نهجاً استراتيجياً يهدف إلى تقليل الاعتماد على المياه الجوفية من خلال رفع كفاءة استثمار الموارد المائية المساندة وتوظيف بدائل أكثر استدامة، حيث نجحت في التحول الكامل بفرع الأحساء للاعتماد على المياه المعالجة بدلاً من الجوفية، وتنفيذ برامج صيانة متكاملة لمنظومات النقل لتقليل الفاقد المائي، واستكشاف مصادر بديلة في المناطق الجديدة مثل السدود والمياه المعالجة، إلى جانب إطلاق مبادرات بحثية وتدريبية بالتعاون مع منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) لتأهيل المزارعين على تقنيات الري الحديثة وترشيد الاستهلاك، مما يعزز استدامة الموارد المائية ويضمن استخدامها بكفاءة تخدم الحاضر وتحافظ على حقوق الأجيال القادمة.

الحصول على شهادة الاعتماد لنظام البيئة

في إطار سعيها إلى تعزيز الأداء البيئي المؤسسي والامتثال لأفضل الممارسات العالمية، حصل أحد مرافق المؤسسة على شهادة **ISO 14001** كنموذج معتمد لإدارة النظم البيئية.

تعظيم استخدام المياه غير التقليدية

تحقق المؤسسة تقدماً ملحوظاً في تحسين إدارة مصادر المياه المساندة، حيث بلغت نسبة استخدام المياه المجددة (المعالجة) **26.89%** من إجمالي الاستخدام.



مدن الليمون الزراعية – قصة نجاح

في قلب محافظة الأحساء، وعلى مساحة تتجاوز 3 ملايين متر مربع، أطلقت المؤسسة العامة للري مشروعاً طموحاً يحمل اسم **مدن الليمون الزراعية**، ليكون نموذجاً مبتكراً في تطوير المدن الزراعية وتعزيز الاستثمار في زراعة الليمون، مع الإسهام في تنمية المناطق الزراعية في المملكة.

لم يكن المشروع مجرد فكرة على الورق، بل رؤية متكاملة تحولت إلى واقع ملموس، بدءاً من تجهيز البنية التحتية المتطورة التي شملت مصارف زراعية وطرقاً ممهدة وشبكات ري حديثة ومصدات للرياح، وصولاً إلى تقسيم المساحة إلى 54 قطعة أرض، خصص منها 6 قطع للخدمات المساندة.

وفي خطوة طموحة لتحقيق الاكتفاء من إنتاج الليمون عالي الجودة، تمت زراعة 100 ألف شجرة ليمون حتى الآن، من أصل 100 ألف شجرة مستهدفة، مع استخدام المياه المعالجة لري هذه الأشجار، في انسجام تام مع مبادئ الاستدامة وحماية الموارد الطبيعية.

بهذه الجهود، أصبحت مدن الليمون الزراعية علامة فارقة في مسيرة التنمية الزراعية المستدامة، ونموذجاً يحتذى به في الجمع بين الحفاظ على البيئة، وتمكين المجتمعات الزراعية.



مؤشرات الأداء

عدد التراخيص والتصاريح البيئية للمشاريع والمرافق

51

نسبة المشاريع المرخصة بيئياً إلى إجمالي المشاريع

94%

نسبة المرافق التشغيلية المصرحة بيئياً إلى إجمالي المرافق

100%

نسبة التشجير لمستهدفات المؤسسة

70%

نسبة خفض استهلاك المياه الجوفية

100%

عدد المرافق الحاصلة على شهادات ISO 14001

1

KPI

غابة الأصفر – قصة نجاح

على أطراف بحيرة الأصفر في محافظة الأحساء، كانت المؤسسة العامة للري ترى فرصة لتحويل هذا المكان إلى واحة نابضة بالحياة، تحيط بها الأشجار وتزدهر فيها الطبيعة. ومن هذه الرؤية انطلق مشروع غابة الأصفر، ليكون نموذجاً رائداً في التشجير وتعزيز الغطاء النباتي. على مساحة 6 مليون متر مربع، بدأت رحلة زراعة 540 ألف شجرة، لتشكل غابة خضراء تحمي البيئة وتنعش المكان. ولم يتوقف الطموح عند ذلك، بل امتد ليشمل إنشاء حزام أخضر بطول 50 كيلو متراً على الطرق السريعة المجاورة، ليضفي جمالا ويحسن جودة الهواء.

ولأن الطبيعة تحتاج إلى حماية ورعاية، تضمنت الخطة إنشاء محطة بيئية متكاملة لخدمة المنطقة ودعم السياحة البيئية. واليوم، يقف مشروع غابة الأصفر شاهداً على التزام المؤسسة العامة للري برعاية البيئة وزيادة الرقعة الخضراء، وتحويل الرؤية إلى إنجاز حي يترك أثره للأجيال القادمة





الاستدامة الاجتماعية

مصالح المستفيدين

تمكين القوى العاملة

الاستدامة الاجتماعية



رؤية المؤسسة

تعزيز الاستدامة الاجتماعية من خلال تحقيق التوازن بين مصالح المستفيدين ورفاه المجتمع، بما يضمن العدالة والشمولية.

طموح المؤسسة

الريادة في تمكين القوى العاملة وتوفير بيئة عمل محفزة، تساهم في بناء كفاءات قادرة على الابتكار وتحقيق التنمية المستدامة.

منهجية المؤسسة

التركيز على مصالح المستفيدين عبر تقديم خدمات عالية الجودة، وتطبيق سياسات داعمة لتمكين الموظفين والمجتمع، بما يعزز الشراكة والمسؤولية الاجتماعية.



مصالح المستفيدين

تحقيق إمدادات مياه الري وتوفيرها

أتمتة تقديم الطلبات للمؤسسة

نهجنا الشامل لإدارة المخاطر المؤسسية والأمن
السيبراني

مؤشرات الأداء



مصالح المستفيدين

تحقيق إمدادات مياه الري وتوفيرها

تعمل المؤسسة العامة للري على إدارة الطلب على المياه بهدف تحقيق الاستخدام الأمثل للمصادر المائية وضمان استدامتها في القطاع الزراعي. تبدأ العملية بتحليل دقيق للاحتياجات المزارعين استناداً إلى نوع المحاصيل ومساحات الأراضي المزروعة، مما يساهم في تقليل الهدر وتوجيه المياه إلى الأماكن ذات الحاجة الفعلية. كما تعزز المؤسسة ثقافة ترشيد استهلاك المياه بين المستفيدين من خلال حملات توعوية وبرامج تدريبية لتعريف المزارعين بأفضل ممارسات الري، بما في ذلك استخدام تقنيات حديثة مثل الري بالتنقيط الذي يقلل من هدر المياه. وتعتمد المؤسسة على أنظمة مراقبة متقدمة لجمع البيانات وتحليلها بشكل مستمر لضبط وتوجيه استهلاك المياه بما يتوافق مع الخطط الزراعية والظروف المناخية. كما تدعم المؤسسة تطوير السياسات والتشريعات التي تنظم توزيع المياه لضمان العدالة بين المستفيدين، وتشجع على إعادة استخدام المياه المعالجة لتقليل الضغط على المصادر التقليدية.

أتمتة تقديم طلبات المؤسسة

تعمل المؤسسة وفق آلية متكاملة لتقديم الخدمات عبر منصة إلكترونية ومن خلال التطبيق، ومركز الاتصال يعمل 6 أيام أسبوعياً بهدف تحسين جودة الخدمات المقدمة للمستفيدين. وتشمل الخدمات المقدمة خدمات الري، مع إتاحة رفع المستندات ومتابعة حالة الطلب بشكل مباشر وواضح. وتهدف هذه الآلية إلى:

- تسهيل وتبسيط إجراءات تقديم الطلبات للمستفيدين وأصحاب العلاقة.
- تقليل الأخطاء الناتجة عن الإدخال اليدوي وتحسين دقة البيانات.
- تسريع معالجة الطلبات ودعم اتخاذ القرار في الوقت المناسب.
- رفع كفاءة العمليات الداخلية من خلال تنظيم سير العمل إلكترونياً وربط الأنظمة مع قواعد البيانات والموارد البشرية والمالية.
- ضمان أمن المعلومات وحماية خصوصية المستفيدين وفق المعايير المعتمدة

كمية إعادة استخدام المياه المعالجة في القطاع الزراعي
(مليون متر مكعب)
522.89م3

عدد الطلبات في منصة ري
14633

نسبة الطلبات المنجزة إلى إجمالي الطلبات
72.86%

عدد الحيازات الزراعية المستفيدة
5094

عدد الشكاوى والاقتراحات
24



تمكين القوى العاملة

حماية القوى العاملة
وسلامة العمليات

تعظيم القيمة
المجتمعية

تطوير الأعمال والأفراد

يعد ركيزة أساسية لرفع كفاءة الأداء وتعزيز القدرة التنافسية للمؤسسة، حيث تسعى المؤسسة إلى إيجاد بيئة عمل محفزة وداعمة تتيح للموظفين تنمية مهاراتهم وتوسيع معارفهم بما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة. ويتجسد هذا التمكين في إتاحة فرص التطوير المهني والتدريب المستمر عبر برامج متخصصة في مجالات الري والإدارة والتحول الرقمي، إلى جانب تشجيع التعلم الذاتي والتدريب العملي لتعزيز الكفاءة الفنية والإدارية. كما تحرص المؤسسة على إشراك الموظفين في وضع الخطط وتطوير الإجراءات لضمان مشاركتهم الفاعلة في صناعة القرار، مع توفير قنوات تواصل فعالة بين مختلف المستويات الإدارية. وإيماناً بأهمية التحفيز، تربط المؤسسة الأداء المتميز إلى تمكين القيادات الشابة عبر برامج التأهيل القيادي ومنحهم فرص تولي أدوار محورية في المشاريع والمبادرات. كما يشكل التحول الرقمي جزءاً أساسياً من عملية التمكين، حيث توفر المؤسسة الأدوات التقنية الحديثة وتدريب كوادرها على استخدامها بكفاءة، ما يساهم في رفع الإنتاجية وتطوير أساليب العمل. وبهذا النهج، تبني المؤسسة قوة عاملة مؤهلة ومرنة وقادرة على قيادة التطوير وتحقيق أهدافها بكفاءة عالية.

تعظيم القيمة المجتمعية

تولي المؤسسة العامة للري أهمية كبرى لتمكين قواها العاملة باعتبارهم الركيزة الأساسية لتحقيق رسالتها وأهدافها الاستراتيجية. ويشمل ذلك الاستثمار في تطوير القدرات الفنية والإدارية للموظفين، وتزويدهم بأحدث المعارف والتقنيات المرتبطة بإدارة الموارد المائية واستدامتها. كما تعمل المؤسسة على توفير بيئة عمل محفزة تدعم الإبداع وتفتح المجال أمام المبادرات الفردية والجماعية، بما يعزز الانتماء المؤسسي ويحفز الأداء المتميز. ويأتي هذا التمكين ضمن رؤية شاملة تهدف إلى تعظيم القيمة المجتمعية، من خلال رفع جودة وكفاءة الخدمات المقدمة للمزارعين والمستفيدين، والمساهمة في تحسين إنتاجية القطاع الزراعي، والمحافظة على الموارد المائية للأجيال القادمة. كما تحرص المؤسسة على ترسيخ ثقافة المسؤولية المجتمعية لدى موظفيها، وتشجيع المشاركة التطوعية والمبادرات البيئية التي تساهم في إثراء المجتمع المحلي ودعم الاستدامة البيئية

عدد موظفي المؤسسة

2110

عدد موظفات المؤسسة

78

نسبة الموظفين لإجمالي عدد الوظائف

3.77%

عدد الموظفين في المناصب القيادية

10

عدد المتدربين

2978

عدد المستفيدين من البرامج التي تقيمها أو ترعاها المؤسسة

238

حماية القوى العاملة وسلامة العمليات

الصحة والسلامة التزام مؤسسي شامل

تتبنى المؤسسة العامة للري نهجاً يقوم على عقلية "صفر حوادث"، من خلال التعلم من التجارب السابقة وتعزيز ثقافة تحمل المسؤولية عن الصحة والسلامة في بيئة العمل. ويُشرف مجلس الإدارة على توجيه الإدارة العليا في وضع ومراجعة السياسات ذات الصلة، وتحديد التوجهات الاستراتيجية في هذا المجال، بدعم من إدارة الأمن والسلامة وإدارة المشاريع. ومن خلال نظام إدارة السلامة، تسعى المؤسسة إلى تحقيق بيئة عمل خالية من الحوادث، وتقليل أي مخاطر أو آثار قد تمس السلامة والرفاهية. فالصحة والسلامة مسؤولية مشتركة يلتزم بها جميع منسوبي المؤسسة.

الامتثال

تُلزم المؤسسة جميع الموظفين والمقاولين بالالتزام التام بقواعد السلامة المعتمدة لديها، إضافةً إلى تطبيق تعليمات السلامة الخاصة بكل موقع أثناء أداء الأعمال داخل مرافقها.

إدارة خطر

تعتمد المؤسسة على تقنيات حديثة في إدارة الطلب على المياه واختيار العينات، بدلاً من الأساليب اليدوية، وذلك للحد من مخاطر السلامة الناتجة عن التعامل مع مصادر مياه غير تقليدية. كما قامت بتطبيق أنظمة متطورة تتيح الفحص المستمر لعينات المياه، بما يضمن مراقبة جودة المياه والتأكد من صلاحيتها قبل مراحل النقل والتوزيع.



حماية القوى العاملة وسلامة العمليات

التدقيق والتفتيش

تقوم فرق السلامة وجودة المشاريع في المؤسسة بتنفيذ عمليات تدقيق شاملة في مواقع العمل والإنشاءات، بهدف رصد المخاطر وتبني أفضل الممارسات التي تعزز بيئة عمل أكثر أمانًا، وبما يعكس التزام المؤسسة بأهدافها الرئيسية المتمثلة في ضمان خلو بيئة العمل من الإصابات والوفيات، والتأكد من حصول جميع الموظفين على تدريب قائم على الكفاءة يرفع من جاهزيتهم وقدرتهم على الالتزام بمعايير الصحة والسلامة المهنية.

التحقيق في الحوادث

تقوم إدارة الأمن والسلامة بإجراء تحقيقات شاملة في جميع الحوادث بهدف تحديد الأسباب الجذرية، وتحليلها بعمق لاستخلاص الدروس المستفادة وتطوير رؤية تعزز استدامة إجراءات السلامة، بما يساهم في الحد من حالات عدم الالتزام مستقبلاً.

الإبلاغ عن الحوادث

تعمل المؤسسة حاليًا على تطوير نظام رقمي متكامل لإدارة السلامة، يهدف إلى تحويل جميع عمليات السلامة إلى إجراءات رقمية متطورة. ويتيح هذا النظام الإبلاغ عن ملاحظات السلامة دون أي قيود، إضافة إلى تمكين تنفيذ مهام السلامة المختلفة وعمليات التفتيش بسهولة وفعالية أكبر.

حماية القوى العاملة وسلامة العمليات

نظام إدارة السلامة

يتوافق نظام إدارة السلامة في المؤسسة مع إرشادات وزارة الموارد البشرية المتعلقة بالسلامة والصحة المهنية، ويغطي جميع الأنشطة والموظفين والعمال ضمن إدارات المؤسسة. وتعتمد المؤسسة منهجاً قائماً على التعلم والمشاركة في مجال السلامة، حيث يتم تبادل ملاحظات التدقيق والتفتيش ونتائج تحقيقات الحوادث بانتظام بين إدارة السلامة والإدارات المعنية، بما يضمن تنظيم الممارسات الجيدة وتطبيق الدروس المستفادة.

كما تولي المؤسسة أهمية كبيرة لتوفير برامج تدريبية مناسبة وموجهة للقوى العاملة، بما يضمن جاهزيتها للمستقبل، سواء في الحفاظ على نظام مائي مستدام أو التخطيط لمستقبل مالي متوازن. ويهدف ذلك إلى بناء فريق عمل ملتزم، كفء، ومرن، قادر على تنفيذ المهام الموكلة إليه بكفاءة عالية، وهو ما يُعد عنصراً أساسياً في دعم رسالة المؤسسة وتحقيق أهدافها.

مؤشرات الأداء

عدد الإصابات الجسيمة

4

عدد الوفيات

0

متوسط عدد ساعات التدريب
لكل موظف

45

نسبة الموظفين المدربين

35%

مطابقة محتويات التقرير مع مؤشرات المبادرة العالمية لإعداد التقارير (GRI Standards)

مصري	الهيئة الاقتصادية الجديدة: الممولة والممولة	1-201	
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	الضمانات المالية والمخاطر والفرص الأخرى المرتبطة بالنظر المتناهي	2-201	GRI 201-2016
التقرير السنوي	الالتزامات المستندة بموجب خطط المواد وغيرها من خطط القوائم	3-201	المادة الاقتصادية
GRI 202-2016: شواهد في الأسواق			
التقرير السنوي	المدونات القائمة لأجور العاملين في المرحلة الوظيفية الإضافية مقارنة مع الحد الأدنى لأجور بعض الجنس	1-202	
100 %	حصة الإدارة العليا الممتدة من المجتمع المحلي	2-202	
GRI 203: الآثار الاقتصادية غير المباشرة			
8	الاستثمارات في البنية التحتية والخدمات المدعومة	1-203	
التقرير السنوي	الأثر الاقتصادي غير المباشر	2-203	
GRI 204: ممارسات شراء المواد			
التقرير السنوي	نسبة الإنفاق على الموردين المحليين	1-204	
GRI 205-2016: سلسلة القيمة			
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	المعايير التي تم تقييمها حول المخاطر المرتبطة بالقدرة	1-205	
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	الامتثال والشفافية على سياسات وإجراءات لمكافحة الفساد	2-205	
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	حوادث الفساد المؤكدة والإجراءات المتخذة في هذا الشأن	3-205	
GRI 207-2019: العمالة			
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	نوع الضرائب	1-207	
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	الحكومة الضريبة والإفالة وإدارة المخاطر	2-207	
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	إجراء أصناف المصلحة وإدارة المخاطر المتعلقة بالضرائب	3-207	
300-سلسلة المعيار البيئية			
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	شرح المواضيع ذات الأثر المادي المفوس وحدودها	1-103	GRI 103
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	موقع الإدارة ومكاتبها	2-103	منهجية الإدارة
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	تقديم منهجية الإدارة	3-103	
GRI 301-2016: المياه			
لا ينطبق	نسبة المواد الممددة في تديرها والتي تم استخدامها مجداً	2-301	
GRI 302-2016: الطاقة			
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	استهلاك الطاقة داخل المؤسسة العامة التي	1-302	
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	استهلاك الطاقة خارج المؤسسة العامة التي	2-302	
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	تقليل معدلات استهلاك الطاقة	4-302	
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	خفض انبعاثات الطاقة للكثافات والخدمات	5-302	
GRI 303-2018: المياه والكثافات المستندة			
40-46	شرح الجواب على الأسئلة وحدودها	1-303	GRI 103
40-46	نوع الإدارة ومكاتبها	2-303	منهجية الإدارة
40-46	سحب المياه	3-303	
40-46	لمصرف المياه	4-303	GRI 303
40-46	استهلاك المياه	5-303	المياه والكثافات المستندة 2018
GRI 305-2016: النفايات			
أو يتم التحقق من صحة المؤسسة	الحد من النفايات: النفايات الخطرة	5-305	
GRI 306-2020: النفايات			
43-46	توليد النفايات والنفايات: النفايات المستندة بالنفايات	1-306	
43-46	إدارة الأثر النفايات المستندة بالنفايات	2-306	
GRI 307-2016: الامتثال البيئي			
43-46	عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة البيئية	1-307	

GRI 101:2016		رقم المؤشر	الاضاح	رقم الصفحة
المبلغ المؤسسي				
الإفصاحات العامة				
GRI 102	الإفصاحات العامة	1-102	اسم المنظمة	1
		2-102	العلامات التجارية والمنتجات والخدمات	6-9
		3-102	موقع المقر الرئيسي للمؤسسة	7
		4-102	مواقع العمليات	4
		5-102	الملكية والصيغة القانونية	6
		6-102	الاسواق التي تغطيها خدمتنا	لا تنطبق
		7-102	حجم المؤسسة	7
		8-102	المعلومات حول العاملين والعمل	53
		9-102	سلسلة التوريد	لم يتم التطرق له لتحديث الأظمة
		10-102	التغيرات الرئيسية على شكل المنظمة وسلسلة التوريد	التقرير يكتب للمرة الأولى
		11-102	مبدأ نهج القيادة	18-21,54-56
		12-102	المبادرات الخارجية	لا تنطبق
		13-102	عضوية الاتحادات والجمعيات	12
		14-102	بيان من أحد كبار صناعي القرار كلمة الرئيس التنفيذي	5
		15-102	الأثر والمخاطر والفرص الرئيسية	18-21,42-46,53-56
		16-102	القيم والمبادئ والمعليلر وطبيعة سلوكيات العمل	6-15
		18-102	هيكلية المؤسسة	15-16
		20-102	المسؤولية عن المواضيع الاقتصادية والبيئية والاضاحية على مستوى المسؤولين التنفيذيين	15
		22-102	تشكيل هيئة المؤسسة العليا ولجنتها	16
		23-102	رئيس هيئة المؤسسة العليا	16-17
		24-102	ترشيح واختيلر أعضاء هيئة المؤسسة العليا	16
		25-102	نهج الإدارة في مكافحة الفساد / تعارض المصالح	لم يتم التطرق له لتحديث الأظمة
		26-102	دور هيئة المؤسسة العليا في تحديد الأذاف والقيم والاستراتيجية	6-16
		27-102	المعرفة الإجمالية التي تمتلكها هيئة المؤسسة العليا	16-17
		29-102	تخطيط وإدارة الأثر الاقتصادي والبيئية والاضاحية	23-25
		30-102	تعاليم عملية إدارة المخاطر	18-21
		31-102	مراجعة المواضيع الاقتصادية والبيئية والاضاحية	18
		32-102	دور هيئة المؤسسة العليا في رفع التقارير	16-17
		33-102	الإبلاغ عن المخاوف ذات الصلاية	سري
		34-102	طبيعة وعدد المخاوف ذات الصلاية	سري
40-102	قائمة مجموعات الجهات المعنية	24		
41-102	اتفاقيات التفاوض الجماعي	غير مطبقة في السعودية		
42-102	تحديد واختيلر الجهات المعنية	24		
43-102	المنهجية لمشاركة الجهات المعنية	24-25		
44-102	المواضيع الرئيسية والمخاوف المطروحة	23-25		
45-102	الجهات المشمولة في البيانات الملحق الموحد	سري		
46-102	تحديد محتوى التقرير وحدود المواضيع	2		
47-102	قائمة المواضيع ذات الأثر الملومسة	23-25		
49-102	التغيرات في وضع التقرير	التقرير يكتب للمرة الأولى		
50-102	الفترة التي يمتثلها التقرير	2		
51-102	تاريخ آخر تقرير	2024		
52-102	الدورة التي يمتثلها تقرير	2		
53-102	مسؤول الاتصالات للاستفسارات المرتبطة بالتقرير	2		
54-102	المطالبات الناجمة عن التقرير بموجب معليلر المبادرة الدولية لإعداد التقارير	المستوى الأساسي		
55-102	مؤشر مساهمة المبادرة العالمية لإعداد التقرير	57-59		
200 سلسلة المعايير الاقتصادية / الأداء الاقتصادي				
GRI103	منهجية الإدارة	1-103	شرح المواضيع ذات الأثر المادي المشومس وحدودها	لم يتم التطرق له لتحديث الأظمة
		2-103	ممنوع الإدارة ومكوناتها	لم يتم التطرق له لتحديث الأظمة
		3-103	تطبيق منهجية الإدارة	لم يتم التطرق له لتحديث الأظمة

GRI 308:2016 التقييم البيئي للمورد			
	1-308	الموردون الجدد الذين تم فحصهم باستخدام المعايير البيئية	لم يتم التطرق له لمحدودية البيانات
	2-308	الأثر البيئي السلبية في سلسلة التوريد والإجراءات المتخذة	لم يتم التطرق له لمحدودية البيانات
400سلسلة المعايير الاجتماعية			
	1-103	شرح المواضيع ذات الأثر المادي الملوس وحدودها	GRI 103 منهجية الإدارة
	2-103	منهج الإدارة ومكوناتها	
	3-103	تقديم منهجية الإدارة	
	1-401	تصنيفات العاملين الجدد وديوران العاملين	GRI401:2016 التوظيف
	2-401	المزايا المقدمة للعاملين بدوام كامل والتي لا يتم تقديمها للعاملين المؤقتين أو بدوام جزلي	
	3-401	إجازة رعاية الطفل	
GRI 403:2018 الصحة والسلامة المهنية			
54-56	1-403	نظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	
18-21	2-403	تحديد المخاطر وتقييم المخاطر والتحقق في الحوادث	
54-56	4-403	مشاركة العمال والاستشارة والتواصل بشأن الصحة والسلامة	
54-56	5-403	تدريب العمال على الصحة والسلامة المهنية	
54-56	6-403	تعزيز صحة العمال	
54-56	7-403	الوقاية والتخفيف من أثار الصحة والسلامة المهنية المرتبطة لمباشرة لمعاملات العمل	
جميع العاملين	8-403	العمال المشمولين بنظام إدارة الصحة والسلامة المهنية	
56	9-403	إصابات العمال	
GRI 404:20 التدريب والتعليم			
53	1-404	متوسط ساعات التدريب في العام لكل عامل	
53	2-404	مراجع لرفع مستوى مهارات العاملين وبرامج المساعدة على الانتقال	
100%	3-404	النسبة المئوية للعاملين الذين يتلقون مراجعات منتظمة لأداء والتطوير الوظيفي	
GRI 405:2016 التنوع واختلاف المرفق			
53	1-405	تنوع هياكل الحوكمة والعاملين	
53	2-405	نسبة الراتب الأساسي والأجر الإجمالي للمرأة إلى الرجل	
GRI 408:201 صالة الأطفال			
لا يوجد صالة أطفال	1-408	العمليات والموردون في خطر كبير لحوادث صالة الأطفال	
GRI 412:20 تقييم حقوق الإنسان			
لم يتم التطرق له لتحديث الأنظمة	1-412	العمليات التي خضعت لمراجعات حقوق الإنسان أو تقييمات الأثر	
لم يتم التطرق له لتحديث الأنظمة	3-412	القياسات وعقد الاستشار الهامة التي تتضمن فترات تتعلق بحقوق الإنسان أو التي خضعت لفحص حقوق الإنسان	
GRI 413:2016 المجتمعات المحلية			
53	1-413	عمليات بمشاركة المجتمع المحلي وتقييمات الأثر وبرامج التنمية	
41-42	2-413	لعمليات التي لها أثار سلبية كبيرة فورية وممتدة على المجتمعات المحلية	
GRI 416:2016 صحة المتعاملين وسلامتهم			
40-46	1-416	تقديم تقاريرات الصحة والسلامة لغلطات المنتجات والخدمات	
لا يوجد	2-416	حوادث عدم الامتثال المتعلقة بالتأثيرات والخدمات على الصحة والسلامة	
GRI 417:2016 التسويق ووضع العلامات			
لا يطبق	1-417	معلومات معلومات المنتج والخدمة ووضع المصنفات - مبادرة لوضع العلامات الفلندية على المنتج	
لا يوجد	2-417	حوادث عدم الامتثال المتعلقة بمعلومات المنتج والخدمة ووضع العلامات	
لا يوجد	3-417	حوادث عدم الامتثال المتعلقة بالاتصالات التسويقية	
GRI 418:2016 خصوصية المتعاملين			
لا يوجد	1-418	شكاوى موقفة بشأن انتهاكات خصوصية العمال وفقدان بيانات العمال	
GRI 419:2016 الامتثال الاجتماعي والاقتصادي			
لا يوجد	1-419	عدم الالتزام بالقوانين والأنظمة في المجال الاجتماعي والاقتصادي	



المؤسسة العامة للري

Saudi Irrigation Organization

المملكة العربية السعودية